الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الطور الثاني ل.م.د في تاريخ المغرب العربي المعاصر

الإصلاحات الاقتصادية الكولونيالية في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع 1954/ 1962

إعداد الطالب:

– زروقي سيدأحمد

إشراف:

د/ حرشوش كريمة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
د. حجاج نجاة	أستاذ محاضر –ب–	جامعة –تيارت	رئيساً
د. حرشوش كريمة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة –تيارت	مشرفاً ومقرراً
أ.د. دوبالي خديجة	أستاذ التعليم العالي	جامعة –تيارت	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 1445 هـ–1446 هـ/2024–2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

شکر وتقدیر

شكر وتقدير

نحمدك اللهم على فضلك وعطائك حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه و على ما وفقتنا إليه من خير وصلاح ونجاح، والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهك الكريم أن وفقتنا وسددت خطانا في إتمام هذا العمل المتواضع .

أما بعد :

نتقدم بالشكر والعرفان إلى : الأستاذة المشرفة " **حرشوش كريمة** " ولا يسعنا إلا أن نكتب هذه السطور :

لو كنا نعلم غير الشكر منزلة أوفى من الشكر عند الله في الثمن

قدمناها لك من قلوبنا مطهرة شكرا على ما أوليت من حسن

فقد كنت النبراس الذي أنار لنا الدرب وأزال لنا الإبهام، كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر الى أساتذتنا الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم علينا بقبول مناقشة هذه المذكرة فهم أهل لسد خللها وتقويم معوجها والإبانة عن مواطن القصور فيها .

سائلين العلي القدير أن يثيبهم عنا خيراً

والشكر موصول أيضا إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة .

إهـــــداء

إهداء

إلى من غرسوا في نفسي حب العلم وسلحوني بالقيم والمبادئ

إلى عائلتي الكريمة سندي في كل المراحل الحياة.

إلى والدي العزيزين شكرا لدعائكما الذي رافقني في كل لحظة.

إلى أصدقائي الأوفياء الذين كانوا عونا ورفقة صادقة في درب العلم والمعرفة

شكرا لصداقتكم ولوقوفكم بجانبي وللاوقات التي لا تنسى.

وإلى أسرة ثانوية الأمير عبد القادر-شحيمة-

أساتذة وزملاء أنتم من زرعتم في قلبي أولى بذور الطموح، لكم كل التقدير والأمتنان فكنتم جزءا من البداية التي صنعت ما أنا عليه اليوم.

سيد أحمد

قائمة المختصرات

الاختصار	دلالته
تح	تحقيق
ط	الطبعة
د ط	دون طبعة
ط خ	طبعة خاصة
ج	جزء
مج	مجلد
د د ن	دون دار نشر
د ب ن	دون بلد نشر
د ت ن	دون تاريخ نشر
د.م.ج	ديوان المطبوعات الجامعية
ص	صفحة
ع	عدد
ع خ	عدد خاص
ت	توفى
تر	ترجمة
p.p	Page

مقدمـــــة

مقدمة:

مرت الجزائر خلال تاريخها المعاصر بعدة تحولات عميقة، بدءاً من الغزو الفرنسي لها سنة1830، وصولا إلى إسترجاع السيادة الوطنية في 05 جويلية 1962، وما أعقبها من تحديات بناء الدولة الوطنية.

إن الاستعمار الفرنسي لم يكن مجرد استعمار تقليدي، إنما كان مشروع استيطاني متكامل الأركان مستهدفاً الأرض والسكان وهو ما ترتب عنه نمو روح المقاومة لدى أبناء الشعب الجزائري، بدءاً من المقاومات الشعبية التي امتدت منذ دخوله إلى غاية مطلع القرن العشرين، ثم تواصل النضال بشكل جديد اكتسى الطابع السلمي السياسي بظهور العديد من التيارات والتشكيلات السياسية والأحزاب الوطنية، والتي وإن إختلفت إيديولوجياً إلا أن هدف أغلبها كان واحد ألا وهو استرجاع السيادة الوطنية. غير أن هذا الأسلوب هو الآخر لم ينجح في طرد الاستعمار وتحقيق الاستقلال. فقد شكلت الفترة (1954-1962) مرحلة حاسمة في التاريخ الجزائري حيث اتسمت بالصراع المسلح لتحرير البلاد من الاستعمار الفرنسي الى جانب محاولات فرنسا تقديم إصلاحات إقتصادية وإجتماعية تهدف إلى إحتواء الثورة وإطالة أمد السيطرة الإستعمارية، تمثلت هذه الإصلاحات في سياسات إستعمارية إستيطانية ممنهجة، كرست لتعزيز الهيمنة الاقتصادية.

وهو ما دفع الجزائريين إلى توحيد الصفوف تحت ظل جبهة التحرير الوطنية وحمل السلاح في وجه الإستعمار الفرنسي، وتفجير ثورة الفاتح نوفمبر 1954.التي عمل المستعمر الفرنسي جاهدا للقضاء عليها بشتى الطرق القمعية العسكرية، وبطرق إغرائية، من أجل خلق صدع بين الشعب وثورته.

- **أهمية الموضوع:** تكتسي دراسة الإصلاحات الإقتصادية الكولونيالية في الجزائر 1954 . 1962 وانعكاساتها على المجتمع، أهمية بالغة من عدة جوانب علمية، تاريخية، سياسية، إذ تندرج ضمن المناورات الإغرائية التي قامت بها فرنسا للقضاء على الثورة، وتغيير واقع المجتمع إلا أن إصرار الشعب الجزائري بالنضال أفشل هذه المحاولات مما يجعل تحليل هذه السياسات أمر بالغ الأهمية لفهم أليات الإستعمار وردود فعل المجتمع الجزائري. لذا رأينا أن نسلط الضوء على هذه الإصلاحات الاقتصادية الكولونيالية خلال الثورة وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1954 . 1962، التي لم تنل

نصيبها من الدراسة في حدودّ إطلاعنا إذ نجد أن أغلب الدراسات التاريخية لهذا الموضوع قد ركزت عل جانب الإصلاحات السياسية لفرنسا والأعمال العسكرية التي جابهت بها الثورة، مع شبه إغفال للإصلاحات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال الثورة.على إعتبار أن دراسة هذه الفترة ليس تأريخا للماضي فحسب بل أداة لفهم تحديات الحاضر وتصحيح مسار المستقبل، فهي تكشف كيف يمكن للسياسات الاقتصادية أن تكون أداة إستعمارية وكيف يحول المجتمع التحديات إلى مقاومة إبداعية.

إن إختيارنا للموضوع الموسوم ب: الإصلاحات الإقتصادية الكولونيالية في الجزائر وإنعكاساتها على المجتمع 1954 ـ 1962 يرجع الى عدة أسباب:

- **أسباب إختيار الموضوع:**

01. الأسباب الذاتية:

- رغبتنا في معرفة أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها فرنسا في الجزائر
- إهتمامنا بمثل هذه المواضيع، حسب إعتقادنا أنه لم يأخذ نصيبه من الدراسة لدرجة كبيرة مقارنة مع الإصلاحات السياسية والإجراءات العسكرية الفرنسية في الجزائر.
- رغبتنا في معرفة رد فعل الشعب الجزائري وثورته العظيمة على هذه الإصلاحات.

02. الأسباب الموضوعية:

- نقص الدراسات المتخصصة في حدود إطلاعنا على موضوع الإصلاحات الإقتصادية الكولونيالية الفرنسية في الجزائر خلال الثورة وإنعكاساتها على المجتمع.
- تركيز الكتابات التاريخية على الاجراءات العسكرية الفرنسية والإصلاحات السياسية للقضاء على الثورة وشبه إغفال للجانب الإقتصادي.
- تسليط الضوء على رد فعل الشعب الجزائري على تلك الإصلاحات الاقتصادية الإغرائية، التي تهدف بالأساس إلى عزله عن ثورته.
- معرفة رد فعل الثوار والمجاهدين على مثل هكذا إصلاحات إغرائية.

➢ **طرح الإشكالية:**

إن هذه الأسباب وغيرها قد حتمت علينا طرح الإشكال الذي عددناه قوام الموضوع وما نصه: **كيف حاولت الإصلاحات الاقتصادية الفرنسية في الفترة (1954-1962) التأثير على المجتمع الجزائري؟ أو ما مدى نجاعتها أو فشلها في تحقيق أهدافها الإستعمارية؟ وقد** تشعب عن هذا الإشكالية تساؤلات فرعية نعرضها كالتالي:

- كيف كانت الأوضاع الإقتصادية للجزائر قبل اندلا ع الثورة عام 1954؟
- وما هي أهم المشاريع الإصلاحية الإقتصادية التي طرحتها فرنسا في الجزائر من 1954 الى غاية 1962؟
- هل أسهمت هذه الإصلاحات فعلياً في احتواء أبناء الشعب الجزائري وفصلهم عن ثورتهم؟

➢ **خطة البحث:** ولمعالجة الاشكالية والتساؤلات التي تمخضت عنها اتبعنا الخطة التالية:

جاء **الفصل الأول** تحت عنوان: **الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية للجزائر قبل الثورة التحريرية،** وقد خصصناه لدراسة الوضع الزراعي قبل الثورة، كما تطرقنا إلى الوضع الصناعي والتجاري، كما كان لنا إطلالة على الأوضاع الاجتماعية والثقافية للجزائر قبل 1954.

أما **الفصل الثاني** فعنوناه ب: **أهم الإصلاحات الاقتصادية الكولونيالية في الجزائر 1954 . 1962،** تحدثنا بدايةً عن الإصلاحات الإقتصادية الكولونيالية في عهد الحاكم العام جاك سوستال 1955 . 1956، ثم تطرقنا لدراسة الإصلاحات الإقتصادية الكولونيالية في عهد الوزير المقيم روبير لاكوست 1956 . 1958، وفي الأخير تطرقنا لأهم الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر من 1958 إلى 1962 أي في عهد الجنرال شارل ديغول.

وتناولنا في **الفصل الثالث** والأخير مسألة **إنعكاسات الإصلاحات الاقتصادية الفرنسية على الشعب الجزائري**، حاولنا من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى إنعكاسات وأثار تلك الإصلاحات الإقتصادية على الشعب من جهة، ورد فعل جبهة التحرير كممثل للثورة من جهة ثانية.

وفي **خاتمة** الموضوع عرضنا أهم النقاط التي توصلنا إليها وهي عبارة عن إجابات عن الإشكالية المشارة على مدار البحث إضافة إلى قائمة للمصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

- **المنهج المتبع:**

وخلال بحثنا في الموضوع إعتمدنا على مناهج بحثية وهي:

- استعملنا **المنهج التاريخي بآليات الوصف:** حين التطرق الى وصف الأوضاع الإقتصادية التي كان يعيش فيها الجزائرين من ظلم وإضطهاد، كما إستعملناه في ذكر إنعكاسات تلك الإصلاحات الإقتصادية على الشعب والثورة.
- إن عرض الأحداث التاريخية لا يتسنى إلا بتحليلها بواسطة **المنهج التاريخي التحليلي**، من خلال تتبع التطورات الاقتصادية والإجتماعية خلال الفترة المذكورة، بلإستناد إلى مصادر ومراجع تاريخية وإقتصادية، وكذا عند ذكر بعض القوانين التي طبقت في البلاد

إن كل هذه المناهج إتبعناها وقد كانت تتماشى مع طبيعة الموضوع: الإصلاحات الإقتصادية الكولونيالية وإنعكاساتها على المجتمع 1954. 1962

- **بعض المصادر والمراجع المعتمدة:**

وفي سبيل إنجاز هذا البحث إعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

عباس محمد: في كتابه **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954. 1962**، إذ يعد من بين الدراسات القيمة التي سلطت الضوء على السياسات الإقتصادية الإستعمارية، حيث تناول فيه الأبعاد الإقتصادية للإستعمار الفرنسي وتداعياته على البنية الإقتصادية للجزائر مما أتاح لنا مقاربة تحليلية أعمق لفهم منطق الإصلاحات التي سعت فرنسا إلى تطبيقها خدمة لمصالحها.

إعتمدنا كذلك على كتاب **يحي الجيلالي، السياسة الفرنسية في الجزائر 1954 . 1962،** الذي لم يقتصر على الجوانب السياسية فقط، بل تطرق أيضا إلى الأبعاد الإقتصادية للإستعمار خلال الفترة الأخيرة من التواجد في الجزائر، وقد مكننا من فهم السياسات الإقتصادية التي إنتهجتها الإدارة الإستعمارية كوسيلة لدعم وجودها ومحاولة كسب بعض الفئات من المجتمع الجزائري.

كما استفدنا في تناولنا للإصلاحات الإقتصادية الفرنسية من رسالة الدكتوراه **للباحث رشيد مياد** بعنوان: **الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الجزائرية وإنعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير ثورة التحرير 1954 . 1962،** حيث تناولت من خلال فصولها مختلف جوانب الواقع الجزائري تحت الإستعمار، بما في ذلك السياسات الإقتصادية التي إعتمدتها فرنسا، وقد أضاءت الدراسة بعض الجوانب المهمة في علاقة الإصلاحات الإقتصادية بالواقع الإجتماعي وتأثيرها على الشعب الجزائري.

- **الصعوبات البحثية:**

وما من بحث يخلوا من الصعوبات: فقد إعترضتنا جملة من تلك الصعوبات أهمها:

- قلة المصادر المتخصصة حسب إطلاعنا في موضوع الإصلاحات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال الثورة.
- تحيز المصادر الفرنسية في عرضها للأرقام والإحصائيات لبعض المشاريع بهدف تمجيد الإستعمار.
- الإحصائيات والأرقام المصرح بها غالباً ما تكون مجتزأة أو صممت لخدمة المصالح الإستعمارية.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

الفصل الأول

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر قبل الثورة التحريرية

أولاً: الوضع الزراعي

ثانياً: الوضع التجاري والصناعي

ثالثاً: الوضع الاجتماعي والثقافي للجزائريين

مع اندلاع ثورة نوفمبر 1954، كان الشعب الجزائري يعيش تحت وطأة أوضاع اقتصادية واجتماعية متردية، كانت بفعل السياسات الاستعمارية الكولونيالية التي كرّست التمييز والإقصاء. فقد حرم أبناء الشعب الجزائري من خيرات بلدهم، حيث استولت الأقلية الأوروبية على الأراضي الخصبة، والثروات الطبيعية، والفرص الاقتصادية. في حين عانى الجزائريون من الفقر، والتهميش، وتدني مستوى المعيشة. ولم تكن الأوضاع الاجتماعية أحسن حالًا، فقد تعرض الجزائريين للتجهيل الممنهج، والإقصاء من الخدمات الصحية والتعليمية، ضف إلى ذلك القمع السياسي والاجتماعي. وقد ساهم هذا الواقع المزري في خلق حالة من الغضب والسخط العام، مما جعل الظروف مواتية للتحضير للعمل المسلح وطرد الاستعمار.

أولاً: الوضع الزراعي:

لا يمكن دراسة السياسة الاستعمارية الفرنسية المطبقة في الجزائر دون التطرق إلى الوضع الاقتصادي السيء الذي كان يعاني منه الجزائريون، فلقد تغيرت التركيبة الاقتصادية منذ الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830، ففرنسا استعملت كل الأساليب من نهب ومصادرة لموارد الجزائريين سواء الزراعية أو الصناعية أو التجارية وتحول الشعب الجزائري من صاحب للأرض إلى آداة لخدمة الاقتصاد الفرنسي الرأسمالي[1].

فالمجال الزراعي يعد أكثر الأنشطة استقطابا لفئات المجتمع الجزائري، ومن أهم الأساسات التي يبنى عليها اقتصاده، وقد قام الأوربيون بالاستلاء على نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة فالإحصائيات تشير أن % 72 من الأهالي الجزائريين كانوا يعتمدون على الزراعة التقليدية متخذين من الأرض مصدرا أساسيا لرزقهم مقابل 16% من الأوربيين، كما تشير الأرقام الى أن المساحة التي

[1] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954.1958، دراسة في السياسات والممارسات، د ط، غرناطة، الجزائر 2009، ص41.

كان يملكها المستوطنون الأوربيون تقدر ب 119 هكتارا[1]. بينما كان متوسط ملكية الجزائري لا يتعدى 14 هكتارا، ويوجد هناك أقل من 26000 فلاح أوروبي يملك 2،6 هكتار للمزارع الواحد و4 ملايين من الأراضي الجرداء موزعة 800000 فلاح جزائري بمتوسط 5 هكتارات للفلاح الواحد[2].

وفي هذا السياق تشير الأرقام أن الجزائريين كانوا يعيشون تحت خط الفقر فمعدل الدخل الزراعي للفلاح الجزائري عام 1954 لا يتجاوز 22000 فرنك، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الفلاح الجزائري كان دخله المالي أقل بكثير مقارنة بالفلاح الأوروبي،هذا الأخير الذي تجاوز متوسط دخله 78000 فرنك سنويا، وعلى هذا الأساس وُجدت الفلاحة الجزائرية متقهقرة بالنسبة لما كانت عليه قبل الغزو[3] وقد استولت الإدارة الفرنسية على ملايين الهكتارات من أفضل الأراضي الموجودة شمال الجزائر إضافة إلى الموانئ، في حين طُرد المزارعون الجزائريون الذين سُلبت منهم أراضيهم إلى المناطق الجبلية والأراضي الأقل خصوبة لاستصلاحها[4].

إن التعسفات الاستعمارية وعمليات النهب التي قام بها الفرنسيون في جميع أنحاء الوطن تمخض عنها إبعاد المزارعين الجزائريين عن الإدارة في المجال الزراعي ليتحول معظمهم إلى آلات يتم استغلالها لخدمة الأوروبيين من جهة ومن جهة أخرى دعما للفلاحين الفرنسيين بما يحتاجونه للرفع من جودة منتوجاتهم وطاقتهم الإنتاجية[5].

---

[1] مصمودي بن عزة، استراتجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية 1958.1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016. 2017، ص3.

[2] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، د ط، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص187.

[3] العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، د ط، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص41.

[4] عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية، 1958.1962، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 2001، ص69.

[5] العربي الزبيري، المرجع السابق ص41.

ويتضح لنا من خلال الارقام التي تشير الى توزيع الأراضي الصالحة للزراعة عام 1954 بأن 73% من الفلاحين الجزائريين كانوا يمتلكون أقل من 10 هكتارات والفرق واضح بينهم وبين الأراضي التي يمتلكها المزارعون الأوربيون[1].

كما كان الأوربيون يستحوذون على 22037 ضيعة تقدر مساحتها 2726000 هكتار يمثل إنتاجها 66% من مجموع الإنتاج الفلاحي و 55% من إجمالي الإنتاج الزراعي الجزائري وهي موجهة أساسا نحو التصدير بقيمة مالية تبلغ 93 مليار فرنك في حين أن الاستهلاك المحلي من المجموع الإنتاج الفلاحي لا يتجاوز 4%[2].

وتعد زراعة الكروم وإنتاج الخمور والعنب عماد الاقتصاد الفرنسي التي اكتسحت المجال الزراعي وهذا على حساب زراعة الحبوب التي تعد الغذاء الرئيسي للجزائريين وتمثل مساحة إنتاج القمح عند المزارعين الأوربيين حوالي 28% من المساحة العامة وتنتج 44% من إجمالي الإنتاج العام كما ارتفع إنتاج الحمضبات إلى 340 طن عام 1954 وقُدرت قيمة هذا المحصول ب 6 مليارات فرنك[3].

ويذكر فرحات عباس في كتابه"ليل الاستعمار" أن الجزائر كانت مصدر الخيرات والثروة حيث نجد إنتاجها وفير المحاصيل الزراعية والفواكه والزيتون والتي تحقق الأمن الغذائي القومي ومساهمة عالمية[4]

ويذكر الدكتور يحي بوعزيز أنه في عام 1954 كان هناك 133 جمعية زراعية للتعاون والإدخار موزعة كما يلي:

---

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 372.

[2] رشيد مياد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير ثورة التحرير 1900.1954، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر،2014، 2015، ص ص40 -43.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830.1954، د.م.ج، الجزائر،2007، ص48.

[4] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: فيصل الأحمر، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2010، ص60.

- 81 في زراعة الحبوب
- 46 في غراسة الأشجار
- 6 للواحات الصحراوية

وتُغطي مساحة 258000 هكتار وتهتم كما هو مقرر بعدد 201 فلاح، أما شركة المؤسسة للعناية بتربية المواشي فلم تكن تعتني إلا بعدد 103000 زراعي[1].

وانطلاقا مما سبق يمكن تمييز نوعين في الاقتصاد الفلاحي للجزائر هما: قطاع أوروبي حديث وقطاع جزائري تقليدي فالقطاع الأوروبي يسيطر على أجود الأراضي ويستعمل التقنيات الحديثة وبفضل ذلك حقق معدلات إنتاجية عالية أما القطاع الثاني الخاص بالمزارعيين الجزائريين في الأراضي الجرداء وبتقنيات بسيطة فكان إنتاجها ضعيفا[2].

وقد وصف الأستاذ محمد العربي زبيري حالة الفلاحة عام 1954 بأنها متدهورة وهذا مقارنة بما كانت عليه قبل الاحتلال بفضل السياسة التعسفية الفرنسية[3].إن هذا الوضع المتقهقر يرجع في الأساس إلى الأسباب الاقتصادية كنقص إمكانيات الجزائريين ،وفي ممتلكاتهم العقارية وصعوبة تمويلهم من طرف البنوك كما يعود إلى أسباب طبيعية كفقر التربة من الأملاح وهو ما انعكس بالسلب على الإنتاج الفلاحي حيث كان ما بين 1950 إلى 1956 لا يتجاوز معدل 5 قنطار في الهكتار الواحد[4].كما تجدر الإشارة إلى أن القطاع الفلاحي في الجزائر شهد ركودا كبيرا السنوات التي سبقت الثورة والتي تلتها بسبب الأوضاع الأمنية وحالةلااستقرار التي فرضتها الثورة وهو ما انعكس بالسلب

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 57، 58.

[2] توفيق صالحي، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص172.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص329.

[4] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر المعاصر، د ط، دار هومة، الجزائر، 2004، ص329.

على النشاطات الزراعية من منطقة لأخرى بسبب حرب المزارع التي تعد شكلا من أشكال الحرب الاقتصادية التي اعتمدها جيش التحرير الوطني والتي ضربت ممتلكات المعمرين وضيَعهم وتركزت في النواحي الريفية[1].

ومن ذلك حرق المزارع والضيع الفرنسية وألحقت خسائر مادية كبيرة بالاقتصاد الفرنسي حيث تم اتلاف المحاصيل الزراعية وقطع الاشجار المثمرة وتخريب المصانع والورشات، كما عمدوا الى اتلاف المعدات الفلاحية كالجرارات والالات المختلفة، من جانب آخر تم قتل مواشي المعمريين كالخنازير وأخذت المواشي والابقار من اجل استخدامها في النشاط الثوري، فضلا على عمليات التخريب التي مست مصانع الخمور وورشات صناعة التبغ وحرق الغابات[2].

وتشير الاحصائيات أنه بعد مرور ثلاث سنوات من تفجير الثورة من 1954 الى 1957 تمكن الثوار من تخريب 6353 مزرعة، وتم غنيمة 77963رأس من الحيوانات، ضف الى ذلك تم كسر وآقتلاع أزيد من 587000 شجرة مثمرة[3].

[1] رضا بن عتو، المزارع الأوروبي بالقطاع الوهراني خلال الثورة بين معظلة الدفاع عن مزرعته وإشكالية التمرد على إدارته"دراسة نماذج"، مجلة الباحث، مج13، ع1، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة،2021، ص262.

[2] أحمد بلخير، الثورة التحريرية في المنطقة الرابعة والولاية السابعة 1956 .1962، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.2015، ص ص 167، 169.

[3] عدة بن دهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1962.1830، ج2، ط خ، وزارة المجاهدين،2008، ص 435.

ثانيا: الوضع الصناعي والتجاري:

أ/الوضع الصناعي:

لم تشهد البلاد نهوضا في القطاع الصناعي ولم تكن في الجزائر خلال فترة الاستعمار صناعة قائمة بذاتها لأن الاستعمار حارب التصنيع المحلي للجزائر بشتى الطرق من أجل أن تبقى الجزائر سوق استهلاكي للمنتوجات الفرنسية والشيء الوحيد الذي قام به المستعمر الفرنسي هو استنزاف الثروات الباطنية للجزائر وتصديرها إلى فرنسا خاصة المواد الخام لتمويل الصناعات الفرنسية[1].

ومع الدخول الفرنسي للجزائر سنة1830 أُهملت الصناعة ماعدا تصدير المواد الأولية وما إن اندلعت الثورة حتى اختفت صناعة التقليدية الجزائرية وصارت تستورد كل شيء. واختفت مصانع البارود وورشات صناعة السفن[2]. أما الصناعة التقليدية الجزائرية كصناعة النحاسيات التي اندثرت وظهر محلها حرف عصرية جديدة على سبيل المثال لا الحصر: السباكة والتجارة والميكانيك وغيرها[3]

لم تكن الصناعة الجزائرية قادرة على تلبية احتياجات الشعب على الرغم من التنوع الكبير في المنتوجات وقد كان هذا القطاع متخلفا بشكل كبير هذا ما حتم على الجزائر تبني سياسة الإستيراد[4]. ومع الغزو الفرنسي للجزائر إهمالت الصناعة التقليدية لدى الجزائر كاختفاء صناعة السفن التي كانت تتميز بها الجزائر قبل الاحتلال[5].

إن السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية قائمة على استنزاف الموارد للمستعمَرة ومن ذلك استغلال مواردها الطبيعية وعلى أساسها قام الاقتصاد الفرنسي، ولقد ارتفعت كميات المعادن المنجمية

---

[1] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1962.1956، دار هوما، الجزائر،2009، ص25.

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص ص 19، 20.

[3] حسينة حاميد، المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص ص 73، 74.

[4] أحمد مهساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، ط خ، دار المعرفة، الجزائر، 2002، ص107.

[5] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص43.

المستخرجة عام 1954 وأصبحت الجزائر تمون السوق الفرنسية بحوالي 600 طن من معدن الفوسفات و400 ألف طن من مادة الفحم[1]، ولقد قام الاستعمار بتصدير المنتوجات المصنوعة بأيادي الجزائريين الرخيسة لتحقيق مداخيل كبرى[2].

إن الجزائر التي تنتج 3،5 مليون طن من معدن الحديد نجدها لم تحقق صناعة حديدة صلبة وهذا البلد الذي بحوزته كميات كبيرة من الصوف والحلفاء وغيرها من المواد الخام يعاني عجزا في مادتي القماش والورق، ومن المتناقضات أن هذا البلد الذي ينتج حوالي 763 ألف طن من الفوسفات لا يجد ما يكفيه لتلبية حاجات الفلاحين المحليين من الأسمدة وهذا ما يبرر جشع المستعمر الفرنسي لنهب ثروات البلاد للاستغلالها لصالح اقتصاده وتهميش الجزائريين[3].

لم تقم فرنسا بتطوير الصناعة الجزائرية أو إنشاء صناعة محلية باستثناء الفحم والبترول عند اكتشافه اللذان كانا يوفران أقل من 5% من الاستهلاك المحلي لأن الإنتاج كان موجها في الاساس إلى التصدير وتشير الإحصائيات إلى أن القيمة المضافة لهذا الإنتاج بلغت 19 مليار فرنك عام 1955[4]، إضافة إلى ذلك كان يشمل القطاع الصناعي في الجزائر على الصناعات المنجمية ومواد البناء الخاصة بالمشاريع العمرانية في المستوطنات والمباني والإدارات، أما الصناعات التحويلية فهي شبه منعدمة وتكتسي صفة الطابع المحلي[5].

ففي عام 1954 تم استحداث 15000 منصب عمل في الميدان الصناعي وبسبب النمو المرتفع تم وضع الخطة الرباعية الثانية 1953، 1956. والتي هي في الأساس مناصب موجهة إلى

---

[1] صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1962.1912، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2011، ص56.

[2] المجاهد "لسان حال جبهة التحرير الوطني "ج4، عدد94، 25أفريل 1961، ص12.

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص320.

[4] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص320.

[5] احمد مهساس، المرجع السابق، ص322.

المشاريع الخاصة ب: السكن، الصحة، التعليم دون أن ننسى أن عدد العاملين في القطاع الصناعي قبل اندلا ع الثورة بلغ:

264000 عامل و55000 حرفي.

من جانب آخر قُدّر الإنتاج الصناعي في الجزائر عام 1954 بحوالي 91 مليار فرنك[1].

ومع ذلك تراجع النمو الصناعي عندما زادت نسبة الركود في القطاع الصناعي مثل صناعة المنسوجات والطاقة والتعدين، وأصبح التصنيع مجالا حيويا للاقتصاد الفرنسي خاصة مع نهاية الفترة الاستعمارية على الرغم من المشاكل الكبيرة التي واجهته مع اندلا ع الثورة من صعوبة الحصول على المواد الأولية وارتفاع تكلفة الفحم الطاقوي[2].

ب/الوضع التجاري:

لم تكن التجارة أفضل حالا من الصناعة ذلك بسبب سيطرة الأوربيين والفرنسيين على كل نشاطات التجارة في البلاد الذين ركزوا على تجارة داخلية وخارجية دقيقة، وكما هو معهود لم تكتفي السلطات الفرنسية بنهب أراضي الجزائريين فقط بل قامت باحتكار التجارة، ودليل ذلك سيطرة الأجانب على كل النشاطات التجارية الداخلية والخارجية، على الرغم من أن الميزان التجاري الجزائري شهد عجزا مستمرا بسبب الصفقات الفاشلة التي كان يبرمها الفرنسيون فعلى سبيل المثال عام 1954 بلغت تكلفة الواردات حوالي 218 مليار فرنك والصادرات لم تتعدى 140 مليار فقط[3].

---

[1] نفسه، ص330.

[2] توفيق صالحي، المرجع السابق، ص185.

[3] ميسوم بلقاسم، سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 19541930، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع 6، جوان2013، جامعة بسكرة، الجزائر، ص62.

إن القطاع التجاري في الجزائر شهد حركيةكبيرة في التجارة الداخلية بسبب زيادة الطلب والتواجد العسكري المكثف مما أدى إلى انتعاش التجارة المحلية بسبب ارتفاع الطلب الداخلي وطلبيات الجنود والمعمرين الفرنسيين خاصة في مجال المواد الغذائية، اللحوم، التبغ والخمور[1].

وانطلاقا مما سبق نجد سيطرة الرأسمالية الاستعمارية على السوق الجزائرية وفتحت الباب للمنتوجات الفرنسية من أجل القضاء على أي صناعة جزائرية، أما النقل البحري هو الآخر فقد كان احتكاره المطلق لصالح المستوطنين في عشرة شركات فرنسية وصار 70% من صادرات الجزائر توجه إلى فرنسا و 33% من واردات الجزائر تأتي منها، وبذلك تتجلى مكانة الجزائر في انتعاش الاقتصاد الفرنسي إذ تحتل المرتبة الثالثة في شراء المنتوجات الفرنسية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.أما في سنة 1955 ارتفعت واردات الجزائر من فرنسا إلى نسبة 76% من المنتوجات الزراعية والمعادن،على سبيل المثال اقتنت الجزائر من فرنسا عام 1954 ما قيمته 218 مليار فرنك وصدّرت ما قيمته 140 مليار فالعجز يقدر بنحو مليار فرنك[2].د

وقد كان القانون الفرنسي يفرض على الجزائريين عدم التعامل مع أي شركات نقل بحري للأشخاص أو البضائع إلا على السفن الفرنسية وهو مظهر من مظاهر احتكار النقل الخاص بالتجارة الخارجية، كما تعدى ذلك إلى نسب المنتوجات الجزائرية إلى فرنسا حصرا، ولقد كانت هذه السياسة الاستعمارية التجارية ضربا للاقتصاد الجزائري ومحاولة لتحطيمه وتشويه سمعة الجزائر في الخارج بالرغم من أن الجزائر كان لها باع طويل في التجارة البحرية قبل الأحتلال[3].أما عن عدد التجار فقد كان هناك

[1] نفسه، ص66.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 49، 50.

[3] ميسوم بلقاسم، المرجع السابق، ص63.

120 عامل مستقل جزائري غير زراعي يمثلون التجار، والحرفيون الصغار الذين ينتمون إلى حوالي 100000 مؤسسة صغيرة ويحصلون حوالي 33 مليار فرنك في العام[1].

انطلاقا مما سبق نستنتج أن الجزائر تعدّ أفضل متعامل إقتصادي لفرنسا لأنها مدمجة في التنظيم المالي والاقتصادي للمتروبول، كما أن فرنسا تعد أفضل ممون للبضائع للسوق الجزائرية:

73،6% من الواردات الفرنسية نحو الجزائر مقابل 70% من الصادرات.

وكان هذا على حساب تجارتها مع الدول الأخرى وذلك راجع إلى تدني تعاملاتها مع الدول الأخرى[2].

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص56.

[2] حسينة حماميد، المرجع السابق، ص68.

ثالثا: الوضع الاجتماعي والثقافي للجزائريين:

بعد الاحتلال الفرنسي للبلاد عام 1830، ظهر تباين في المجتمع الجزائري حيث احتوى على فئتين متمايزتين، تتمثل الأولى في الجزائريين المحتلين الذين يتمركزون في الدرجة الدنيا من السلم الاجتماعي والفئة الثانية هي العنصر الأوروبي أي المعمرين الذين امتازوا بحماية الإدارة الفرنسية لهم وتمتعهم بكل الحقوق[1]، وتشير الأرقام إلى أن عدد السكان المسلمين ارتفع من حوالي 5 ملايين نسمة عام 1931 ليصل إلى حدود 8،5 مليون نسمة عام 1954، وبلغ معدل ازديادهم 2،15% في نفس العام، إن هذا النمو السكاني السريع يجب أن يواكبه اقتصاد قوي[2].

وقد كان الجزائريون مستأجرون في بلادهم بعد أن كانوا أصحاب الأرض وأهل القرار رغم تعدادهم السكاني الكبير وسيطرة الكولون على الملكية بالرغم من قلتهم.إن هذه المعاجلة المتناقضة أدت إلى تفكك المجتمع الجزائري وفقره بسبب سيطرة الفرنسيين على الأرض والممتلكات[3]، حيث تفرق سبعة ملايين من الجزائريين وانحصرت مواردهم في أراضي قاحلة وقلّ نشاطهم الزراعي فانتشرت البطالة بشكل كبير مما أدى إلى هجرة الكثير من الفلاحين إلى المدن[4].

وعطفا على ما ذكرناه فإن عدد من الفلاحين هاجروا إلى المدن بحثا عن ظروف أفضل واستقروا إما في الأحياء العربية أو في النواحي المجاورة في أكواخ وبيوت قصديرية ضيقة لا تكفي لاستيعاب من خمسة أشخاص مع غياب كامل للمرافق الصحية والمعيشية[5].

---

[1] ميسوم بلقاسم، المرجع السابق، ص64.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص129.

[3] عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة نوفمبر1954، د ط، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص ص 254، 256.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، 52.

[5] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص ص 211، 212.

وبالرجوع إلى مشكلة البطالة فقد انتشرت بشكل كبير في أوساط السكان الجزائريين فلا توظيف في دوائر الحكومة ولا عمل في الحقول، ونتيجة لهذه السياسة أصبح عدد البطالين والفقراء يفوق نصف مجموع الشعب الجزائري أي حوالي أربعة ملايين نسمة[1]، أما العمال الذين يشتغلون عند الفرنسيين فيتقاضون أجورا زهيدة جدا، إذ نجد أجر اليوم الواحد لا يتعدى حدود 390 فرنك، بينما الأجور في فرنسا تتراوح ما بين 890 فرنك إلى 1100 فرنك[2].

أما المشكلة الثانية فهي الهجرة الريفية إلى المدن الكبرى وهناك الهجرة إلى أوروبا وفرنسا حيث بلغت أوجها سنة 1954 حيث هاجر 300 ألف شخص واحتكوا بالأوربيين وعانوا من الكثير من المشاكل التي لا تطاق[3].

ويرى عمار بوحوش إلى أن السبب الاقتصادي هو الدافع الأساس لهجرة الجزائريين نحو أوروبا وفرنسا خاصة، وذلك يؤول إلى انخفاض العمال في الجزائر وارتفاعها بكثير في فرنسا مع قلة فرص الشغل هنا بالجزائر[4].

أما المشكلة الثالثة فهي في الميدان الصحي حيث حُرم الجزائريون من العلاج والدواء بسبب العنصرية الاستعمارية حيث نقل الفرنسيون أمراض لم تكن موجودة كمرض الزهري والسل، وتشير البيانات إلى أن المصابين بداء السل يعادل خمس مرات عدد المصابين الأوربيين وتسببت في موت الكثير من الأشخاص[5].

---

[1] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر منذ عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين .814 ق.م . 1962 م، دار العلوم، عنابة، 2003، ص ص255.

[2] رشيد مياد، المرجع السابق، ص ص 127، 129.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص57.

[4] عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، ط خ، وزارة المجاهدين، 2008، ص ص 153 -154.

[5] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص377.

وتجدر الإشارة أن الرعاية الصحية لم تكن موجودة إلا في المدن والتجمعات الحضارية التي تقطن بها أغلبية أوروبية مثل: الجزائر، وهران، قسنطينة التي يتواجد بها 1145 طبيب، بينما يتواجد 350 طبيب في باقي القطر الجزائري، في حين أن المستشفيات لم تتجاوز عتبة 149 مستشفى مع تسجيل نقص فادح في الأجهزة الطبية هذا مادفع الكثير من الجزائريين إلى استخدام الطرق البدائية لمعالجة مرضاهم[1]. ومن الأمراض الأخرى المسجلة في عملات الجزائر: الجزائر، وهران، قسنطينة، نذكر التيفوس، الدفتيريا، الحمى التيفوئيد، الجذري، كل هذه الأمراض ترجع بالأساس إلى انعدام النظافة واستعمال المياة غير صالحة للشرب وحتى حالة السكن أدى إلى انتشاره[2].

استنتاجا مما سبق يمكن القول أن حالة البؤس والحرمان التي عانى منها الجزائريون بمختلف فئاتهم الاجتماعية ترجع أساسا إلى اختلال التوازن بين النمو السكاني وتناقص الإمكانيات المادية وتدهور الظروف الاقتصادية في ظل اللامبالاة والتجاهل التام من قبل السلطات الاستعمارية[3].

أما الوضع الثقافي لدى الجزائريين لم يختلف عن بقية الأوضاع حيث كان متقهقرا بسبب السياسة الاستعمارية القائمة على الحرمان واللامساواة كمنع التعليم، لأن الفرنسيين يعلمون أن التعليم يخلق روح النهضة لدى الجزائريين والمطالبة بحقوقهم وهذا ما جعلهم يسعون جاهدين إلى جعل هذا المجتمع أمياً[4]، وانطلاقا مما سبق سعى الاستعمار جاهدا إلى هدم المساجد التي يتم فيها التعليم و وجهت قوانين لمحاربة

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 46، 47.

[2] زهرة يوسفي، السياسة الاجتماعية الفرنسية اتجاه الجزائريين ما بين 1954 . 1962، المجلة المغاربية للدراسة التاريخية والاجتماعية، مج 1، ع1، جويلية 2021، ص ص 69، 70.

[3] الغالي غربي، المرجع السابق، ص52.

[4] نفسه، ص52.

اللغة العربية والقرآن الكريم فحرّم تعليمهما كما أغلقت الزوايا وتشير الأرقام أن 19% فقط من الجزائريين كانوا يحسنون القراءة والكتابة[1].

وبعد مجازر 8 ماي 1945 شنّت السلطات الفرنسية حملة على المدارس التي تعلن اللغة العربية، وأصدرت مرسوم يوم 12 جويلية 1945 يفرض على معلمي اللغة العربية أن يكونوا ممن يحسن اللغة الفرنسية وبما أن الأغلبية لا تحسن هذا تم فصلهم[2].

أما المعمرون فكانوا يستفيدون من بناء المؤسسات التربوية وتلقي العلوم، عكس الجزائريين الذين عانوا من سياسة التجهيل والأمية، ودليل ذلك انه بلغت نسبة الأمية في المجتمع الجزائري نحو90% عام 1954[3].

ويجب التنويه أن الأطفال الذين حالفهم الحظ في التعليم لم مدارسهم شبيه بمدارس الفرنسيين التي تختلف عنها في الكثير من الضروريات واللوازم الدراسية[4]، ومن التعليم الابتدائي لينتقل الطلاب إلى المدارس الثانوية التي تتوج بالحصول على شهادة البكالوريا وهي البوابة التي تمكنهم من الولوج لى التعليم الآلي الذي تمثله جامعة الجزائر والتي تضم أربع كليات ـ الحقوق والآداب، الطب، الصيدلة، العلوم ـ إلا أن شروط القبول في هاته الكليات كان شروطا عنصرية وتعجيزية[5].وفي سنة 1954 بلغ عدد طلاب الجزائريين 500 طالب في حين بلغ الطلاب المستوطنون ما يقارب 5000[6].

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص44.

[2] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص ص380، 381.

[3] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص255.

[4] محمد لحسن الزغيدي، المرجع السابق، ص35.

[5] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص ص 52، 53.

[6] حسين حاميد، المرجع السابق، ص97.

ويعود الفضل في إخراج الشعب الجزائري من ظلمات الأمية إلى بعض أطياف الحركة الوطنية التي كان لها الفضل الكبير في الدفاع عن اللغة العربية والدين الإسلامي في الوقت نفسه الذي كان فيه الاستعمار ينشر الرذيلة والفساد بأنواعه في المجتمع الجزائري[1].

ومنه نرى أنه منذ دخول الفرنسيين إلى الجزائر سنة 1830 سعى المستدمر الفرنسي إلى سياسة تهدف إلى نشر الجهل والأمية في أوساط الجزائريين، ولا ننكر أنه حقق نجاحا ملحوظا في ذلك وبحلول 1954 أصبح معظم الشعب الجزائري لا يحسن القراءة والكتابة[2].

يتضح ممّا سبق أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي كان يعيشه الشعب الجزائري قبيل تفجير الثورة التحريرية قد تميز بالاقصاء والاستغلال والتهميش الممنهج من قبل السلطات الفرنسية. فقد أدّت السياسات الاستعمارية إلى تشتيت البنية الاقتصادية، والاستيلاء على وسائل الإنتاج، بالتوازي مع تدهور الأوضاع الاجتماعية وانتشار الفقر والجهل والحرمان. هذه الظروف المزرية أدت إلى خنق المجتمع الجزائري وإحكام السيطرة عليه، وهو ما دفع الجزائريين إلى تفجير ثورتهم وطرد الاستعمار.

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 256.

[2] محمد لحسن الزغيدي، المرجع السابق، ص36.

الفصل الثاني

الإصلاحات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر"1954-1962"

أولاً: الإصلاحات الاقتصادية الفرنسية في عهد الحاكم العام جاك سوستال 1955-1956

ثانياً: الإصلاحات الاقتصادية الفرنسية في عهد الوزير المقيم روبير لاكوست 1956-1958

ثالثاً: الإصلاحات الاقتصادية الفرنسية في عهد شارل ديغول 1958-1962

بعد اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية نفسها ملزمة إلى إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية المطبقة في الجزائر، بهدف احتواء الوضع وقطع الدعم الشعبي عن الثورة. فبادرت بإطلاق ما سُمي بـ"الإصلاحات" الاقتصادية، التي جاءت كجزء من سياسة التهدئة والاحتواء بدل القمع العسكري فقط. وقد تميزت هذه الإصلاحات بتعدد مخططاتها وتنوع أهدافها، من الإصلاحات في المجال الفلاحي والصناعي وحتى استغلال الثروات الباطنية في جنوب البلاد، إلا أن هذه الاصلاحات، التي أطلقها بدايةً جاك سوستال واستكملها روبير لاكوست ثم شارل ديغول، لم تكن بريئة في جوهرها، بل كانت تهدف أساساً إلى تكريس الهيمنة الاستعمارية وضرب الثورة الجزائرية، وذلك عبر مشاريع ظاهرها الإصلاح وباطنها الاحتواء والسيطرة.

أولاً: الإصلاحات الاقتصادية الفرنسية في عهد الحاكم العام جاك سوستال 1955–1956

➢ **التعريف بشخصية جاك سوستال:**

ابن سوسان أو كما يعرف بجاك سوستيل ينحدر من أصول يهودية بالبرتغال ولد في مونبليه في 3 نوفمبر 1912 من عائلة مرموقة، تخصص في علم الأجناس والفلسفة ثم تخصص في أمريكا اللاتينية، عقد تحالفا مع ديغول عام 1940 كما تم تنصيبه محافظا وطنيا للإعلام في سنة 1942 ثم مديرا عاما للمخابرات ومحاربة التجسس في 1943-1944 كلف وزيرا بالحكومة المؤقتة كما أنه شغل منصب أمين عام لتجمع الشعب الفرنسي والذي يعتبر من أحد مؤسسيه 1947 1951[1]. قام بانتخاب ديغول في سنة 1951 بعدها تم تعيينه حاكما عاما للجزائر في 25 جانفي 1955 ليلتحق بمنصبه فعليا في 15 فيفري 1955.يعتبر جاك سوستيل من الشخصيات التي ناصرت الإندماج الإقتصادي وسياسة القمع كما أنه مناهضا لكل حوار مع جبهة التحرير الوطني وهذا الأمر أكسبه شعبية كبيرة لدى الإتحاد من أجل الإنتقاد وتجديد فكرة الجزائر الفرنسية، تم تعيينه وزيرا للإعلام في

[1] عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، تر عمار مختار، الجزائر، د ط، دار القصبة للنشر 2007، ص 196.

جويلية 1958 في عهد تولي ديغول للحكم ثم بعدها كلف وزيرا منتدبا بالمقاطعات الصحراوية في جانفي 1959[1].

استقال من منصبه في فيفري 1960 ثم لجأ إلى إيطاليا عام 1961 ليعود بعد ذلك إلى فرنسا بعد صدور قانون العفو الشامل في 1968 وينتخب نائبا عن الرون 1973-1978[2].

ألف جاك سوستيل العديد من الكتب والدراسات حول حضارة الأزتيك في المكسيك وأخرى درس فيها مساره السياسي وأهم أعماله في الجزائر وكان من أشهر ما كتبه عن الجزائر بعد انقضاء فترة حكمه كتاب" الجزائر المحبوبة المتألمة" Aimée et souffrance Algérie 1956 عرض في تجربته كوالي عام وأهم ما ميز فترة حكمه.

توفي جاك سوستال في 7 أوت 1990 من أبرز مؤلفاته:

1- le drame Algérien et la décadence française 1957

2-Algérie, le chemin et la paix, 1960

3- L'espérance trahie 1958_1962[3]

[1] نايت قاسي إلياس، أعراب مراد، جاك سوستال وسياسته الإدماجية، مجلة الباحث، ع خ، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، جوان 2020، ص2.

[2] بشير خلدون، من معارك ثورة التحرير، جريدة الوحدة، منشورات قسم الاعلام والثقافة، الجزائر ص21.

[3] نايت قاسي إلياس، أعراب مراد، المرجع السابق، ص2

➢ **تعيين سوستال في الجزائر:**

في عهد رئيس الحكومة منداس فرنسوا قرر أن يغير الحاكم العام في الجزائر روجي ليونار بعد فشله في القضاء على الثورة في الجزائر فقامت فرنسا بعزله وتعويضه بجاك سوستال باعتباره الرجل الأنسب والأجدر لهذه المهمة اضافة الى انه يعتبر من نفس التيار السياسي لمنداس (اي من اليسار)[1].

التقى وزير الداخلية فرانسوا ماتيرون مع سوستال وعرض عليه هذا الأخير منصب الولاية العامة في الجزائر، وتم التاكيد على العديد من من النقاط التي سوف تطبق في المستعمرة من طرف الحكومة الفرنسية والتي لخصت في النقاط التالية:

- مكافحة التمرد مع تفادي أي ضعف أو إفراط في نفس الوقت.
- الحفاظ على الجزائر في إطارها الفرنسي دون أي تخاذل.
- إعداد خطة من أجل الإصلاحات.

وانتهى اللقاء بقبول جاك سوستال لهذه المهمة قائلا "أمام ذلك لم أجد ما يبرر رفضي لهذه المسؤولية"، والجدير بالذكر أن سوستال تم قبول تزكيته من طرف البرلمان وطمأنه رئيس الحكومة الجديد بان منصبه في الجزائر مضمون وبان برنامج الحكومة الذي يتعلق بالإصلاحات التي تم اقتراحها من قبل منداس سينتخب من طرف البرلمان ثم شجعه على القبول بتلك المهمة والذهاب إلى الجزائر والبدء في العمل وتطبيق الإصلاحات[2].

وفي 15 فيفري 1955 أصبح جاك سوستال حاكما عاما على الجزائر وبدأ في تطبيق سياسة الإصلاحات التي قدمها رئيس الحكومة منداس فرانس لقمع الثورة وخنقها بعد فشل سياسة القمع والإرهاب غير المجدية أمام التحاق الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني.[3]

---

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الاول، المرجع السابق، ص 101.

[2] نايت قاسي إلياس، أعراب مراد، المرجع السابق، ص3

[3] Yves courrière, la guerr d'Algérie, le temps des léopards, vol 2, éd, Rahma, Alger, 1993, P.P 18-19.

➢ **إصلاحات جاك سوستال الاقتصادية 1955/1956:**

تبنت فرنسا سياسة استعمارية على أبعاد شملت الأرض والإنسان معا. خدمة لمصالح الوطن الأم أولا والقضاء على الثورة التحريرية الجزائرية ثانيا، ولذلك قامت سلطات الفرنسية بتوظيف مجموع من الإجراءات لتحقيق أهدافها، ونرى ذلك في سياستها الإقتصادية ذات المدى القريب والبعيد في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والتجارية ومن الأدلة على ذلك مشروع سوستيل الذي يحمل طابعين طابع الإصلاحات وطابع التهدئة.

1/ الزراعة:

أولى سوستيل اهتماما كبيرا بالفلاحة خاصة وأن النظام الاستعماري الفرنسي شجع القطاع الزراعي بعدة إجراءات وامكانيات سهلت للمستوطنين من الإستحواذ على عدد كبير من المساحات الزراعية في الجزائر، حيث أقيم فيها زراعات متخصصة سميت بالزراعة النقدية زراعة الكروم والحمضيات.[1] بحيث أن الاستعمار الفرنسي اهتم بالتجارة الداخلية والخارجية لتصدير المنتوجات إلى أوروبا عامة وفرنسا خاصة، حيث أطلق سوستال على هذه الاستراتيجية

" خطة الإصلاح الزراعي في الجزائر" حيث عمد على:

- إدخال إصلاحات جديدة على قطاع الفلاحة "عصرنة الفلاحة" عن طريق إدخال المكننة وذلك بهدف شد الجزائريين إلى الأرض وإبعادهم عن الالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني.
- تسهيل المبادلات مع إعادة تنظيم الملكيه العقارية وإقامة مساحات استصلاح الأراضي.
- تجميع الاستغلالات الريفية بإعادة توزيع جديد وعادل[2].

[1] محمدبوشبوب، محمد بن موسى، سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الانسانية والاجتماعية، ع 26، 2 جوان 2019 ص 230.

[2] جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 1960، دار المعارف، القاهرة،1959، ص 186.

- تأسيس صندوق التوسيع والعصرية يختص بكراء الأراضي الزراعية، لمعرفة نسبة تشغيل وتحديد الملكيات بحيث يعتبر هذا الصندوق بمثابة ديوان الإصلاح الزراعي ويضمن الطلبات قروض للفلاحين مع تمكينهم من اقتناء تجهيزات ووسائل زراعية حديثه مع تحديد أجور العمال.
- إلغاء نظام الخماسة بحيث ان بعض النصوص القانونية وصفته على انه الوضعية المزرية او المشكل الخطير لأن الخماس دائما يبقى تابعا لمستخدمها وبالتالي تكون حالتهم مزرية.
- التعجيل بإصدار عقود الملكية عن طريق إجراء مجموعة من التحقيقات عقارية، بحيث تقوم مصالح الولاية العامة بمتابعتها وهي مهمة طويلة الأمد.
- تزويد الأراضي بالري والاهتمام أكثر بالأراضي المسقية التي باستغلالها الجيد يكون المنتوج وفير ويوفر الثروه الزراعيه للسكان والتشغيل كقدر أكبر[1].

2/ الصناعة:

في يوم 23 فيفري 1955 خطب جاك سوستال أمام الجمعية الجزائرية قائلا: " لا أحد منا يجهل بأنه توجد فوق أرضنا وفي باطنها وسائل ضخمة للشغل والطاقة والإنتاج...ولا أجهل الصعوبات التي يواجهها نشاط الصناعة في الجزائر، فمساعدة المؤسسات الصناعية والتجارية تبقى من أهم الأمور التي تشغل إدارتنا".

ومن هنا يتضح أن الصناعة الجزائرية كانت ضعيفة وأن الإدارة الفرنسية ستحاول تحسينها وتطويرها بإدخال الآلات المتطورة. إضافة إلى اهتمام سوستال بمسألة خفض أسعار الطاقة الكهربائية، كما عمد على ربط مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر مع مؤسسة كهرباء وغاز فرنسا مع توحيد الأسعار، كما أنه يوجد 700 تقني فرنسي وجهوا اهتمامهم الى بترول الصحراء الجزائرية.

[1] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 39.

قام سوستيل بتأسيس " مصلحة العمل الإقتصادي" بهدف تفعيل مبدأ لامركزية الصناعات الفرنسية اتجاه الجزائر، إضافة إلى تأسيس "محافظة التصنيع" من أجل الاتصال المباشر واليومي مع الأوساط المهنية والوزارات.

ونرى من كل هذا أن الهدف الرئيسي من وراء هذه الإصلاحات الفلاحية والصناعية تشجيع الفلاحين وأصحاب الحرف على الاستقرار والتعلق بالأرض وعدم الالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني[1].

وبعد موافقة رئيس الحكومة ادغارفوا والبرلمان الفرنسي على المشروع الاصلاحي للسوستال، بدأ سوستال بالفعل في تنفيذ برنامجه فشرع يوزع كميات كبيرة من القمح والحبوب على السكان المحرومين التي لم تمتد إليهم الثورة بعد، من أجل شراء ذممهم ومن التحاقهم باخوانهم المجاهدين، بل وعد سكانهم بجعلهم يعيشون في مستوى سكان القرى الفرنسية، وانه يستطيع جعل الجزائر قطعة حقيقة من التراب الفرنسي[2].

[1] محمد بوشبوب، محمد بن موسى، المرجع السابق، ص 232.

[2] الغالي الغربي، المرجع السابق، ص 230.

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية الفرنسية في عهد الوزير المقيم روبير لاكوست 1956-1958

➢ **التعريف بشخصية روبير لاكوست:**[1]

روبير لاكوست من مواليد الخامس من جويلية 1898 في إقليم الدردونية جنوب غرب فرنسا عاش طفولته في ظروف صعبة حيث زاول دراسته في ثانوية:[2] brive gaillard ،ثم التحق بكلية الحقوق بجامعة باريس سنة 1922 وأنهى دراسته ونال شهادة ليسانس في الحقوق[3]، ليصبح لاكوست أمين خزانة المستودعات ثم يتولى الأمانة العامة لفدرالية الموظفيين العموميين سنة 1922، وأسس حركة تحرير شمال إفريقيا خلال الاحتلال الألماني للفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية حيث عيّنه ديغول خلال 1944. 1945 وزيرا للإنتاج الحربي[4].

وبعد قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة تقلّد روبير لاكوست عدّة مناصب وزارية منها: وزيرا للعمل والضمان الاجتماعي 1947، وزيرا للتجارة والصناعة 1950، وزيرا للمالية والاقتصاد 1956، وفي نفس السنة عيّنه "غي مولي" وزيرا مقيما عاما في الجزائر بداية من فيفري 1956 إلى غاية 15 أفريل 1958 وذلك من خلال ثلاث حكومات متعاقبة وهو صاحب مقولة" الربع الساعة الأخير للقضاء على الثورة الجزائرية"[5].

---

[1] الصورة في الملحق 01، ص58

[2] محمد حسين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص150.

[3] عاشور شرفي، المصدر السابق، ص356.

[4] نفسه، ص288.

[5] سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 100، 111.

➢ **تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما عاما:**

لقد عُيّن لاكوست مقيما عاما في الجزائر في التاسع من فيفري 1956 في ظروف صعبة كانت تمر بها البلاد بفعل الثورة التحريرية حيث أُقيمت انتخابات تشريعية التي عارضها جاك سوستال والتي شارك فيها "غي مولي" و"مانديس فرانس" الرديكالي، وأسفرت الانتخابات عن:

- تيار الأغلبية الذي كان من نصيب الجبهة الجمهورية.
- تيار الأقلية الذي كان من نصيب اليمين المتطرف.

إن هذه النتائج كانت مخيبة لآمال جاك سوستال ففي 26 من نوفمبر عُيّين "غي مولي" لتكوين حكومة، وفي السادس من فيفري 1956 زار هذا الأخير الجزائر لأول مرة حيث قابله المعمرون بمظاهرات عدائية لأفكاره، وهذا ما جعله يستسلم أمام المعمرين، وقام بعزل "كاترو" واستغنى عن منصبه وأسند المنصب لروبير لاكوست، هذا الموظف البسيط الذي عُرف بشخصيته العنيدة والسمعة السيئة[1]. وفي فترة وجيزة استطاع لاكوست أن يكسب ود المعمرين ويقوم بطرد التيار الذي يؤيد الثورة الجزائرية والمتعاطف معها.

وقد كان الحاكم العام في الجزئر يُعيَن من قبل السلطات الفرنسية، وفي يوم 12 مارس 1956 وافقت حكومة "غي مولي" على إصدار قانون 56/ 285 الذي سُمي قانون السلطات الخاصة الذي منح إجراءات استثنائية للحكومة في الجزائر التي تمكنها من فرض النظام وحماية الممتلكات[2].

أما مرسوم 244/56 فقد حدد صلاحيات المقيم العام وهي نفسها المتعلقة بالأحكام الاستثنائية[3]، وقد فصَّل الدكتور حسين بوزاهر في هذا القانون خاصة فيما تعلق بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي والإداري، الذي يمنح المقيم العام صلاحيات استثنائية من بينها ما تمذكره في المادة الأولى:

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 116.

[2] مولود نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على ثورة أول نوفمبر، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة 1984، ص28.

[3] نفسه، ص 30.

1/ تفتيش البيوت ليلا ونهارا.

2/ يُمنع كليا أو جزئيا تنقل الأشخاص والعربات والحيوانات في الساعة المحددة.

3/ يُمنع نقل أو حيازة المنتجات والمواد الأولية من استيرادها وتصديرها.

4/ منع إقامة منشآت داخل التواجد السكاني.

5/ منع الدخول والخروج إلى الأحياء الفرنسية.

6/ البحث عن الأسلحة والذخائر بكل أنواعها[1].

في حين أن المادة الثانية ركزت على نقطة الأمن والنظام العام وتلبية الحاجيات العمومية والعسكرية، أما المادة الثالثة فتنص على صلاحيات المقيم العام في تعويض الأضرار التي تلحق الممتلكات العامة والخاصة[2].

ومما استنتجناه أثناء دراستنا لفحوى قانون السلطات الخاصة والمقيم العام، فإن حكومة "غي مولي" التي تتزعم اليسار سعت جاهدة إلى القضاء على الثورة الجزائرية بتوسيع الصلاحيات للمقيم العام في الجزائر، كما نجدها أنها نوعت من أساليبها بين الإغرائية والقمعية إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك، هذا الأمر زاد الثوار إصرارا ويقينا على عدالة قضيتهم فزاد لهيب الثورة.

[1] حسين بوزاهر، العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1962/1830، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 225

[2] نفسه، ص 226.

➢ **إصلاحات روبير لاكوست الاقتصادية 1956-1958:**

لقد قام روبير لاكوست بإجراء عدّة تدابير ومخططات عسكرية وإدارية، كما لم يغفل عن الجانب الاقتصادي بهدف كسب الجزائريين لصفه وإبعادهم عن ثورتهم. وقد تمحورت إصلاحاته الاقتصادية في رفع أجور العمال وبعض التعديلات فيما يخص ملكية الأراضي وتوزيعها والهدف من ذلك دمج في الإنتاج الزراعي الفرنسي.

الزراعة:

قام روبير لاكوست بإصدار مجموعة من المراسيم لتنظيف النشاط الفلاحي ومن ذلك:

- **مرسوم 17 مارس 1956**: وقد لخصه الدكتور الغالي الغربي في: إلغاء نظام الخماسة وتعويضه بنظام الاستئجار الذي يعتمد على اقتسام منتوج الأرض بين المؤجر والمستأجر، وقد مس هذا الإجراء حوالي 155000 خماس يعملون في 110 ألف ملكية فلاحية، كما حدد هذا المرسوم تنظيم القروض الفلاحية بواسطة تأسيس التعاونيات الفلاحية والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي، كما رفع الحد الأدنى لأجور الفلاحين من 340 فرنك إلى 440 فرنك[1].
- **صندوق الملكية الفلاحية:** وهو هيئة قام بتأسيسها روبير لاكوست لتوزيع الأراضي التابعة لبعض الشركات الزراعية الفرنسية أو التي يملكها كبار المستوطنين على العائلات الجزائرية الفقيرة، وقد توقع روبير لاكوست أن هذا الصندوق يُمَكن ألف عائلة جزائرية من الاستفادة من هذا الصندوق[2].

إلا أن عدد المستفيدين من هذا الصندوق عدد لا يذكر إطلاقا إذ أن هاته الأراضي التي وزعت استهدفت فئة قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي وبعدهم معطوبي الحرب العالمية الثانية، إن هذا التوزيع إن دلّ على شيئ إنما يدل على عنصرية الاستعمار ونية لاكوست في خلق قوة ثالثة من الشعب الجزائري

[1] الغالي الغربي، المرجع السابق، ص229.

[2] هواري القبائلي، ثمن حرب الجزائر وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص 58.

لمواجهة الثورة، إلا أن هذا المخطط فشل في الأخير بسبب النشاط الثوري وعدم قبوله من قبل المستوطنين[1].

الصناعة:

مع وصول روبير لاكوست إلى الجزائر ظهر الاهتمام بالصحراء الجزائرية التي تركّز عليها اهتمام فرنسا بعد اكتشاف البترول، لذا ركزنا في دراستنا لهذا الجانب على السياسة البترولية الفرنسية في الجزائر خلال حقبة هذا المقيم العام.

وتحققت هذه الأهداف سنة 1954 بعد اكتشاف الغاز في جبل مرغة بالقرب من عين صالح وبعدها بعامين تمّ اكتشاف البترول في مارس 1956 بمنطقة آجلي، وقد توجت هذه الأبحاث باكتشاف البترول بحاسي المسعود باحتياطات ضخمة[2]. وفي نفس العام تم اكتشاف الغاز في حاسي الرمل باحتياط مقدر ب 1000 إلى 1300 مليار متر مكعب، حيث شرعت فرنسا في استغلاله وإيصاله للمدن الكبرى وكُلفت مجموعة الغاز الطبيعي للصحراء بتنفيذ هذا المشروع بميزانية تقدر ب 17 مليار فرنك[3].

إن هذه المتغيرات التي شهدها المجال الصناعي في الجزائر باكتشاف البترول والغاز الطبيعي قد زاد من تمسك فرنسا بالصحراء الجزائرية لذا أصدرت الكثير من القوانين ووضع الكثير من البرامج الاقتصادية لاستغلال الثروات من أجل إبقاء الصحراء تحت سيطرتها[4]. فأنشأت:

- **المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية:** 10 جانفي 1957 تهدف إلى تثمين مقدرات الجنوب الجزائري من الثروات من خلال التنمية الاقتصادية لتلك المناطق وتوفير ظروف اجتماعية أفضل لسكانها،

[1] هواري القبائلي، المرجع السابق، ص62.

[2] محمد أمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر"دراسات ووثائق"، ط4، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص 247

[3] نفسه، ص 250.

[4] ليلى تينة، فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، الواقع والرهانات، قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دورية محكمة، ع2، جامعة باتنة، د س، ص ص 190، 191.

لكن نيتها الخفية من هاته المنظمة هو فصل الصحراء ونهب البترول والغاز.كما تم إنشاء وزارة خاصة بشؤون الصحراء في عهد لاكوست في 13 جوان 1957 وعُيّن ماكس لوجان وزيرا لها[1].

- **تقسيم الصحراء إلى عمالتين:** في 07 أوت 1957: وهما عمالة "الواحات"بالأغواط، وعمالة "الساورة" ببشار، ومن ثم عمد لاكوست الى تحديد المناطق التي تدخل ضمن هاتين العمالتين[2].

[1] ليلى تينة، المرجع السابق، ص 191.
[2] نفسه، ص 193.

ثالثا: الإصلاحات الاقتصادية الفرنسية في عهد شارل ديغول 1958-1962.

- **التعريف بشخصية شارل ديغول[1]:**

ولد شارل ديغول في 22 نوفمبر 1890م في مدينة ليل الفرنسية، داخل وسط عائلي محافظ، كان أبوه يعمل في قطاع التعليم، وفي سنة 1908م إتجه لاداء خدمته العسكرية بمدرسة سان سير العسكرية، ترقى في سلك الجندية إلى أن وصل إلى رتبة ملازم أول[2].

كما شارك في الحرب العالمية الأولى، حيث أسر من قبل الألمان وبقي في السجن سنتين وكان ذلك سنة 1916م، وفي سنة 1929م أرسل إلى لبنان وبقي هناك في منصب قائم بأعمال المكتب الثاني والثالث لأركان الحرب العامة، وعند عودته إلى إلى فرنسا سنة 1931م عيين سكرتيرا عاما لدى وزارة الحرب، شغل هذا المنصب لمدة ستة سنوات[3].

وخلال الحرب العالمية الثانية كان ديغول عقيدا يقود وحدة المدرعات، ليترقى في 06 جوان 1940م إلى منصب نائب كاتب الدولة للدفاع، وهنا بدأت تتجلى ملامح الشخصية العسكرية لديغول، إذ رفض ديغول إستسلام فرنسا وقد ألح على ضرورة وإلزامية المقاومة ضد الاحتلال الألماني إلا أن رئيس الجمهورية الفرنسية كلف الماريشال بيتان للإتصال بالحكومة الألمانية وهو ما نجم عنه في الأخير إتفاق هدنة بين الفرنسيين والألمان في سنة 25 جوان 1940م ، رفض ديغول هذا الإتفاق وهو ما اضطره إلى اللجوء إلى لندن سنة 1940م، ووجه ندائه في 28 جوان لمواصلة الحرب إلى جانب بريطانيا[4].

وفي سنة 1944م عين رئيسا للحكومة المؤقتة، ليستقيل منها سنة 1946م ويتفرغ بعدها لكتابة مذكرات الحرب إلى غاية إنقلاب 13 ماي 1958م، ليتنولى الحكم في الجزائر باسم الجمهورية الخامسة،

---

[1] الصورة في الملحق رقم 02، ص 59 .

[2] بن عزة مصمودي، إستراتجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسية الديغولية إبان الثورة التحريرية، مذكرة لنيل شهاد الماجستير في تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1830-1962، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017، ص42.

[3] نفسه، ص43.

[4] ميلود بلعالية، المذكرات الشخصية لشارل ديغول (الحرب والأمل) وكتابة تاريخ الجزائر، مجلة تاريخ العلوم، ع 13، جوان 2020، ص 245.

وفي سنة 1969م قدم إستقالته بعد فشله في الاستفتاء وشرع في كتابتة مذكرات الأمل في 09 نوفمبر 1970م[1].

- **تعيين شارل ديغول في الجزائر:**

لقد شكلت الأوضاع التي كان تمر بها الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية تحديا للحكومة الفرنسية خاصة فيما تعلق بالجانب الاقتصادي، فقد إرتفعت النفقات الموجهة للجيش الفرنسي الذي بلغ عدد أفراده مع وصول ديغول للجزائر سنة 1958م مايقارب المليون جندي، وهذا ما انعكس سلبا على النفقات الموجهة للجانب الاجتماعي للشعب، هذا ما أدى إلى تهديد الجمهورية الفرنسية وتقدمها، أما الجانب السياسي هو الاخر شهد تدهور كبير بسبب توالي سقوط الحكومات[2].

- **تمرد 13 ماي 1958م:**

في صبيحة 13 ماي 1958م انطلقت الاحتجاجات من الجزائر وقد شارك الآلاف من المستوطنين الغاضبين إذ توجهوا في البداية إلى ساحة قصر الحكومة، فتداول على الكلمة مجموعة من زعماء المعمرين تحدثوا عن الأوضاع الاقتصادية والأمنية والاجتماعية المزرية في الجزائر وقاموا بتحميل الحكومة المسؤولية متهمين إياها بالفشل في مواجهة جبهة التحرير وجيشها[3].

سرعان ما تحولت هذه الاحتاجاجات إلى إنقلاب عسكري خطير ترأسه مجموعة من الضباط في الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال " جاك ماسو " وأعلنوا تسلمهم الحكم، بينما نادت حكومة "بيار فيلمان" عن رغبتها في حماية السيادة الفرنسية، في حين أن الجنرال " صالان " تولى مهمة تسهيل وصول ديغول إلى السلطة، إذ أسسوا مجلس الثورة العسكري الذي وجه نداءا إلى الجنرال ديغول دعاه فيه إلى تسلم الحكم[4].

---

[1] ميلود بلعالية، المرجع السابق، ص 245.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 425.

[3] عمار قليل، الجزائر الجديدة، ط 1، دار العثمانية، الجزائر، ج 2، ص 137.

[4] محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 218.

إذ يقول شارل ديغول في مذكراته (الأمل):"كنت أقضي بضع ساعات في العاصمة، جريا على عادتي كل يوم أربعاء، وإذ بسيل من الأنباء التي حملوها إلي في شارع سوليفيرينو تعطيني فكرة عن مدى القلق الذي يساور جميع الذين تهافتوا من جميع الأطراف لسؤال الجنرال ديغول، وقد أجبتهم من كولومبي في 15 ماي ببيان مؤلف من سبعة أسطر يتضمن إنحطاط مركز الدولة.... أكدت عزمي على معالجته وإستعدادي لتسلم زمام السلطة"[1].

وبسبب حالة الضعف التى وصلت اليه الجمهورية الرابعة وضغط العسكريين المنقلبين، تم تكليف ديغول في 1 جوان 1958 بتشكيل حكومة جديدة، كما حصل على صلاحيات استثنائية، وأشرف على وضع دستور جديد أدى الى تأسيس الجمهورية الخامسة، التي سوف يصبح رئيسا لها في ديسمبر 1958.

[1] شارل ديغول، مذكرات الامل التجديد 1958.1962، تر: سموحي فوق العاده، مر: أحمد عويدات، ط 1، دار العويدات، لبنان، 1971، ص 28.

- **إصلاحات شارل ديغول الاقتصادية 1958-1962:**

إن فشل المخططات الاستعمارية الفرنسية للقضاء على الثورة، جعلت ديغول خين وصوله للجزائر يتبنى خططا جديدة لعله يتدارك أخطاء من سبقه من الحكومات الفرنسية السابقة، لذا طرح مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية أهمها مشروع قسنطينة 1958م.

- **مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958:**

بدأ ديغول زيارته للمدن الجزائرية في محاولة لإستعطاف الشعب من خلال خطاباته[1]، إلى أن وصل إلى مدينة قسنطينة، هاته المدينة الداخلية التي يقل بها المعمرين بجانب ذلك تعد المدينة معقلا لنشاط الحركة الوطنية ومركزا لنشاط جمعية العلماء المسلمين، إن هذه الحصائص جعلت ديغول يختار المدينة لطرح مشروعه إضافة كونها مركزا تجاريا وإقتصاديا في نظر السلطات الفرنسية[2]

تم وضع هذا المشروع بداية من 1958 واستمر لمدة 05 سنوات ويتضمن مجموعة من الإصلاحات الإجتماعية والإقتصادية للجزائريين لعزل الشعب عن الثورة ومحاولة خلق طبقة برجوازية موالية لفرنسا على حساب جبهة التحرير[3]

وألقى ديغول خطابه في 23 أكتوبر 1958م أمام جموع من الجزائريين الذين جمعهم الجيش الفرنسي وأجبروا على الاستماع إلى خطابه الذي ذكره في مذكراته إذ يقول:" ها أنا جئتكم أيتها الجزائريات والجزائريون لأوضح لكم المستقبل الذي تدعوا إليه فرنسا، إنه مستقبل ينطوي على إحداث إنقلاب كلي يشمل هذه البلاد الحية الباسلة...إنه إنقلاب يجعل ظروف حياة كل جزائرية وجزائري في تحسن مطرد بحيث يستثمر خيرات الأرض وأعمال السكان وقيم الشعب الممتاز ويعمل على تنميتها ليتبارك أبناء الجزائريين ويكونوا منعمين، وباختصار يجب على الجزائر أن تأخذ نصيبها من المدنية "[4]

[1] الخطاب كاملا باللغة الفرنسية في الملحق رقم03، ص ص 60-62.

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 270.

[3] محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 194.

[4] شارل ديغول، المصدر السابق، ص 72.

➢ محتوى المشروع:

من أهم النقاط التي تضمنها مشروع قسنطينة ما يلي:

- إقامة أحياء سكنية من اجل مراقبة الجزائريين وكان هذا بشكل إستعجالي دون مراعاة الأحياء العامة[1].
- توزيع 250000 هكتار على الفلاحين الجزائريين وتؤخذ هذه الحصة بشرائها من الشركتين الفرنسيتين (شركة جنيف وازي والشركة الجزائرية)[2].
- ويذكر ديغول أيضا في مذكراته أن من بنود المشروع كذلك هو إحداث 400000 وظيفة جديدة، وفي مجال التعليم فإن ارتياد المدارس سيشمل ثلثي البنات والبنين على ان يستكمل عددهم في السنوات الثلاثة التالية[3].
- وتقرر في مجال الوظائف العامة في فرنسا نفسها أن تكون حصة 10% من نصيب الشباب الجزائريين الذين يعينون في الإدارة أو القضاء أو الجيش أو التعليم أو الخدمات العامة[4].
- رفع أجور العمال الجزائريين حتى تكون في مستوى الأجور التي يتقاضاها الفرنسيون بفرنسا، حيث وعد ديغول بتقديم 600 مليار فرنك لتنفيذ هذا المشروع.
- توفير مساكن لمليون ساكن من المسلمين الجزائريين.
- إقامة قاعدة للصناعات الصغيرة والمتوسطة والثقيلة للتصنيع في البلاد لإمتصاص البطالة في الجزائر[5].

إن مشروع قسنطينة ما هو إلا مناورة ديغولية إغرائية للقضاء على الثورة التحريرية، ذلك أن مشروع قسنطينة لا يريد إصلاحا زراعيا حقيقيا ولكنه يريد إيجاد نخبة برجوازية في المدن، يستطيع

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 176.

[2] مسعود الجزائري، مشاريع ديغول في الجزائر، الدار القومية، القاهرة، د س، ص 14.

[3] شارل ديغول، المصدر السابق، ص 73.

[4] نفسه، ص 73.

[5] مسعود الجزائري، المرجع السابق، ص ص 15،16.

المستعمر أن يقمع بها كل محاولة ثورية[1]، ولكن في الحقيقة إن وعود فرنسا بقت في سياق الوعود الكاذبة التي لم تفعل منذ 100 سنة من الاحتلال، وعليه فمشروع قسنطينة لا يمكن عزله عن السياق العام الذي جاء فيه وهو مناهضة جبهة التحرير الوطنية، وهو عبارة عن سياسة استعمارية جديدة لضمان بقاء التواجد الاستعماري[2].

- **سياسة ديغول الإقتصادية في الصحراء:**

لقد تزايد الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية خاصة بعد إكتشاف المحروقات بها، ومع قدوم الجنرال ديغول إلى الجزائر أعلن عن **قانون البترول 1958** وهي خطة أراد تطبيقها بحاسي مسعود تنص على ما يلي:

- منح امتيازات مدتها 50 سنة تتحصل بموجبها المؤسسات النفطية على امتيازات في جانب الضرائب.
- تقاسم الأرباح مع الشركات المستغلة على أساس إتفاقية البترول.
- تترك الحرية للمؤسسات النفطية والسلطات العامة ويتولى المجلس القضائي الفصل في المنازعات.
- أما عن نقل المواد البترولية فيتم عبر الأنابيب بواسطة الشركات المتخصصة[3].

ولهذا قامت فرنسا بمد أنانيب النفط من حاسي مسعود إلى بجاية، ومد كذلك أنبوب الغاز من حاسي الرمل إلى العاصمة وارزيو، وفي مجال الحديد والصلب فقد تضمنت السياسة الاقتصادية الفرنسية خلال هذه الفترة إنشاء قطبين ضخمين الأول بعنابة "الحجار" القطب الثاني بوهران "أرزيو"، ضف إلى هذا العمل على إستنزاف موارد البلاد الطبيعية ووضعها تحت تصرف الشركات الرأسمالية الأوروبية، وتشجيع عمليات التنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية وتوجيه مداخيله لدعم الاقتصاد الفرنسي

[1] محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص 194،195.

[2] عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 319.

[3] خديجة الغازي، عبد المجيد بوجلة، السياسة الإقتصادية في الصحراء الجزائرية وموقف جبهة التحرير منها 1954-1962، مجلة قرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، مج 08، ع 02، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2021، ص 50.

المتهالك، وقد سخر لحماية هذه المراكز البترولية والشركات النفطية والمصانع الكبرى ما يقارب نصف مليون جندي فرنسي ابتداءا من نوفمبر 1959[1].

رغم تعدد الشخصيات التي قادت السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1954 إلى 1962، وتنوع المشاريع الاقتصادية التي أُعلن عنها سواء في المجال الزراعي أو الصناعي، فإن جوهر هذه "الإصلاحات" ظل حبيس نظرة استعمارية بحتة، تسعى لإذلال الشعب الجزائري واحتواء ثورته بدل الاستجابة الفعلية لمطالبه الوطنية. لقد وظفت فرنسا الاقتصاد كأداة سياسية لمحاولة كسب الوقت، وخداع الرأي العام الدولي، وخلق فئة برجوازية من الجزائريين، إلا أن هذه السياسات الاقتصادية لم تفلح، بل زادت من وعي الشعب واستعداده للتضحية، كما كشفت النوايا الحقيقية للاستعمار الذي لم يتوانَ في نهب الثروات، وقمع الإرادة الشعبية، حتى اللحظة الأخيرة من وجوده في الجزائر.

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 177.

الفصل الثالث

إنعكاسات الإصلاحات الاقتصادية الفرنسية على الجزائريين

أولاً: إنعكاساتها وآثارها على الشعب الجزائري

ثانياً: إنعكاساتها وآثارها على الثورة.

شكّلت الإصلاحات الاقتصادية الفرنسية خلال الثورة التحريرية وسيلة سياسية حاول بها الاستعمار امتصاص غضب الشعب الجزائري وفصله عن جبهة التحرير الوطني. غير أن هذه المشاريع، بدل أن تخفف من حدة الصراع، عمّقت القطيعة بين الشعب الجزائري والسلطات الاستعمارية، وكشفت عن وعي وطني برفض أي بديل عن الاستقلال التام. رغم ما بذلته الإدارة الاستعمارية من جهود للترويج للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الرفض الشعبي الشامل لهذه السياسات يؤكد فشلها في تحقيق أهدافها. فقد أدرك الجزائريون أن هذه المشاريع لم تكن سوى محاولات لطمس معالم الثورة والالتفاف على مطالب الاستقلال، من خلال خلق انطباع زائف بالإصلاح والانفتاح. إن هذا الرفض الجماعي يكشف عن مستوى متقدم من الوعي السياسي لدى مختلف شرائح الشعب الجزائري، الذي لم يعد يطالب بمجرد تحسينات في إطار النظام الاستعماري، بل أصبح يطالب بإنهاء الاستعمار بشكل جذري. ويمكن اعتبار هذا التحول في موقف الشعب دليلاً واضحًا على أن أي مشروع لا يقوم على أساس الاعتراف بالحق في تقرير المصير، سيكون مآله الفشل والرفض القاطع.

أولا: إنعكاساتها وآثارها على الشعب الجزائري.

لقد عبر الجزائريون عن موقفهم منذ البداية بأن وضع البلاد بلغ درجة الخطورة ولا يتطلب إجراء أي إصلاحات من قبل السلطات الفرنسية، وهذا يعني تصميم الشعب وثورته على بلوغ الهدف المنشود وهو طرد الاستعمار نهائيا وتحقيق الاستقلال[1]. إن الرفض الشعبي لهذه الإصلاحات الاقتصادية يبين مدى الوعي السياسي لدى الشعب الجزائري بطبيعة الإستعمار وأهدافه الحقيقية، إن هذا الموقف الذي تبناه الشعب يؤكد الوعي الوطني الذي تجاوز مرحلة المطالب الجزئية، ليرتكز على الهدف الجوهري وهو الإستقلال التام مما يفشل أي مشروع فرنسي يهدف إلى الإلتفاف على هذا المطلب.

وبالرجوع إلى مشروع جاك سوستال الإغرائي كان موقف الطبقة السياسية في الجزائر ومن ورائها الشعب قد جسده خطاب فرحات عباس إذ يقول: "لإصلاحات التي اقترحها الحاكم العام أمام الجمعية الجزائرية كانت ناقصة جدا فقد كان بالإمكان أن نرحب بها في عام 1920 م أو على الأقل في عام 1930م أو عند اللزوم في عام 1936، أما في عام 1955 لم يكن لها صدى"[2].

إن موقف فرحات عباس، أحد أبرز دعاة الإدماج، من مشروع سوستال يحمل دلالات عميقة حول التحولات الفكرية والسياسية التي شهدتها النخبة الوطنية الجزائرية في منتصف الخمسينيات. فقد أدرك عباس، بعد تجاربه مع الإدارة الفرنسية، أن المشاريع الإصلاحية المعلنة لم تكن سوى أدوات لربح الوقت وإخماد نار الثورة المتصاعدة، دون تقديم حلول فعلية لمشكلة الاستعمار. أما تصريحاته في هذا السياق، فتعكس خيبة أمل كبيرة في الطرح الإدماجي الذي سعى إليه منذ عقود، وتؤكد قناعته بأن الاستقلال هو الحل الوحيد الممكن. وهذا التحول في خطاب النخبة السياسية أضفى على الثورة مزيدًا من الشرعية، ووحّد مواقف المعتدلين والثوريين في إطار رفض شامل للوجود الاستعماري.

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 413، 414.

[2] Ferhat abbas / Autopsie d une guerre Alger/ Livres edition est Abede rrahmane Rabhi/Alger 2011/ p 85

وقد ذكرت جريدة le monde أن موقف المسلمين غير المتشددين يمكن تلخيصه فيما يلي: بينما كان ينتظر الجزائريون الحصول على حريتهم اقترح سوستال الاندماج، بالإضافة إلى المجلس الجزائري بينما كان ينتظر الجزائريون المجلس الدستوري... فالمجلس الوطني لا يستطيع مناقشة أي مشروع دون فهم أنه لن يتغير شيء في البلاد دون موافقة الجزائريين[1].إن موقف فرحات عباس و تحليلات الصحافة الفرنسية كانت جوهرية،لقد تجلى بوضوح أن الإصلاحات الإقتصادية لم تكن سوى وسائل لإعادة إنتاج البنية الإستعمارية بأساليب جديدة كالإدماج بدل الإستقلال،مما يبرز فشل الخطاب الإصلاحي الفرنسي في التأثير على تيارات الحركة الوطنية.

إضافة إلى ذلك اصطدمت سياسة سوستال الرامية إلى الإدماج برفض مطلق كما أشرنا إلى موقف الشعب وطبقته السياسية الممثلة له إضافة إلى رفضه من قبل السياسيين الفرنسيين، لأن القبول بدمج الجزائر بفرنسا يعطي الحق للجزائريين في التمثيل السياسي لهم في البرلمان الفرنسي، مما يعني خلق قوة سياسية إسلامية في فرنسا هذا من الناحية السياسية، أما من الناحية الاقتصادية فقد رفضه المستوطنون لأنه يساوي بينهم وبين الجزائريين وزوال الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها منذ أيام الاحتلال الفرنسي للجزائر[2].

ويتجلى الرفض من كلا الطرفين الجزائرين والمعمرين، مما يدل على أن هذا المشروع كان محكوما عليه بالفشل، فرفض الجزائريين لفكرة الإدماج هو إنكار لحقهم في تقرير المصير، ومن جهة أخرى رفضه الفرنسيون خشية من القوة السياسية الجزائرية التي قد تبرز داخل فرنسا، وهذا ما يثبت أن المشروع لم يكن حلا بل زاد من تعقيد الوضع أكثر.

أما عن مشروع شارل ديغول وإصلاحاته الإغرائية فقد رفضه الجزائريون جملة وتفصيلا ودليل الرفض هي مظاهرات 11 ديسمبر 1960: حيث خرج الشعب الجزائري في مظاهرات عارمة وهم

[1] خميسة مدور، الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة" 1865 1962"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2017 2018، ص 497.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 412.

يحملون أعلام الثورة وهي رسالة رمزية لإعلان دعمهم للثوار من جهة ورسالة لديغول أن الشعب مع ثورته، لذلك كانت هذه المظاهرات وخروج الجزائريين للشارع لأول مرة دليل قاطع على أكذوبة أن الثوار خارجون عن القانون، أو عدم تأييد الشعب الجزائري لهم[1].

إذ تعتبر هذه المظاهرات نقطة تحول جوهرية في مسار الثورة الجزائرية، فقد خرج الشعب إلى الشوارع في تحدٍّ غير مسبوق للقوة الاستعمارية، وأعلن دعمه الصريح لجبهة التحرير الوطني. هذه المظاهرات الجماهيرية، التي اندلعت في العديد من المدن الجزائرية، حملت رسائل سياسية واضحة إلى السلطات الفرنسية وإلى العالم بأسره، مفادها أن الثورة لم تعد حركة نخبوية أو ريفية منعزلة، بل أصبحت تعبيرًا عن إرادة شعبية عامة. كما أظهرت قدرة جبهة التحرير على تأطير الشارع والتحكم في توقيت الفعل السياسي، بما يؤكد نضجها كقوة تنظيمية قادرة على قيادة دولة مستقبلية. ومن ناحية أخرى، فشلت السلطة الاستعمارية في احتواء المظاهرات رغم القمع العنيف، مما زاد من حدة الانتقادات الدولية وأحرج فرنسا أمام الرأي العام العالمي.

ويذكر بن يوسف بن خدة المدن الجزائرية التي خرجت فيها المظاهرات وهي: الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، بليدة، بجاية، قسنطينة، تيبازة، شرشال وبلعباس، ولا يفوتنا أن هذه الانتفاضة الشعبية العارمة كانت في مسيرة وحدّة الثورة وحدثا حاسما في تاريخ معركتنا المسلحة وفي سير المفاوضات، لقد أظهرت هذه الانتفاضة روح الكفاح والقدرات النظالية التي ظلت مرتفعة لدى الجماهير رغم الإرهاب البوليسي والعسكري[2].

لقد فاجأت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 الاستعمار الفرنسي إذ أثبتت له أن الثورة دخلت المدن بعد أن كانت في الجبال وأن الالتفاف الشعبي حول جبهة التحرير الوطنية قد أصبح أكثر مما كان، كما أكدت له التصميم الشعبي على تحقيق الاستقلال مهما كان الثمن، لقد تعدت هذه

[1] عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص 150، 151.

[2] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر"إتفاقيات إيفيان"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س، ص 19.

المظاهرات حدود الجزائر إذ بلغ صداها فرنسا وكل العالم وهو مازاد الضغط السياسي والسيكولوجي على الاستعمار الفرنسي[1]. إن هذه المظاهرات التي تعد محطة مفصلية في مسار الثورة الجزائرية هي تأكيد على إلتفاف الشعب الجزائري حول ثورته، كما كشفت هذه المظاهرات إدعاءات فرنسا بأن الثورة لا تحظى بدعم شعبي مما شكل ضغطا نفسيا وسياسيا كبيرا على فرنسا داخليا وخارجيا كما ساهمت في إنتقال الجزائرين من التركيز على العمل المسلح إلى الحضور الجماهيري وضغط الشارع، وهوا ما أعطى جبهة التحرير شرعية لايمكن إنكارها على الصعيد الدولي.

وعلى الصعيد الخارجي دفعت مظاهرات 11 ديسمبر الكثير من البلدان التي كانت تدعم الأطروحة الفرنسية بأن الجزائر مقاطعة فرنسية إلى تغيير رأيها لصالح جبهة التحرير الوطنية، ففي 20 ديسمبر 1960م صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على لائحة تعترف فيها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيرة والاستقلال[2]. إن التحول في موقف الأمم المتحدة بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960 يبرز أهمية البعد الدولي لها، فقد نجحت الثورة من خلال التعبئة الجماهيرية في كسر الحصار السياسي والتشويه الديبلوماسي المفروض عليها مما يدل على ترابط الجبهة الداخلية مع التحركات الخارجية، ويمكن إعتبار هذا التحول أحد المكاسب السياسية الكبرى للثورة والتي مكنتها لاحقا من إنتزاع الإعتراف الدولي بحقها في تقرير المصير.

أما عن موقف المستوطنين فقد عارضوا مشروع قسنطينة الذي طرحه شارل ديغول لأنهم يرون فيه مساواة بينهم وبين الجزائريين في الامتيازات الاقتصادية، وبقوا رافضين لكل الإصلاحات التي اقترحها ديغول لأنهم كانوا ينتظرون رجلا عسكريا يقلب الأوضاع ويستلم السلطة في الجزائر ويضطهد الجزائريين[3].

---

[1] نبيلة لرباس، لمحة تاريخية عن مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في مدينة الجزائر، مجلة قضايا تاريخة، ع14، الجزائر،21 جانفي 2011، ص 239.

[2] عمر بالعربي، مظاهرات 11 ديسمبر 1960" دراسة في الأسباب والنتائج"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مج4، ع02، الجزائر، 2021، ص 26.

[3] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 250.

إن رفض المستوطنين إن دل على شيء إنما يدل على طبيعة الإمتيازات الطبقية التي كانت ترتكز عليها بنية الإستعمار في الجزائر فهم عارضوا هذا المشروع لانه يهدد إمتيازاتهم الاقتصادية والإجتماعية، وهو ما يدل على أن الإستعمار الفرنسي لم يكن مجرد إحتلال سياسي بل منظومة إستغلال طبقي وهو ما يجعل من رفض المعمرين للإصلاحات الاقتصادية دليل على أن القضاء على الإستعمار لا يمكن إلا بالقضاء على بنيته الاقتصادية بالكامل.

ثانيا: إنعكاساتها وآثارها على الثورة التحريرية.

إن جبهة التحرير قد دعت الشعب الجزائري إلى مواصلة الكفاح من أجل استرجاع السيادة والوقوف في وجه المشاريع الإغرائية الفرنسية التي لم تنجح، حيث كان من المتوقع أن ترفض جبهة التحرير هذه الإصلاحات لأنها تتعارض مع هدفها الرامي إلى طرد المستعمر[1].لقد اتخذت جبهة التحرير الوطني موقفا صارما برفض الإصلاحات الاقتصادية الكولونيالية لانها تأتي من قوة إستعمارية، بل لانها تهدف الى تقسيم الصف الوطني عبر خلق نخبة برجوازية موالية لاستعمار، وقد تعاملت الثورة مع هذه المشاريع بإعتبارها محاولات ناعمة لإحتواء الثورة عبر تشتيت دعمها الشعبي، وهو ما استدعى رد فعل مضاد من قبل الثورة عن طريق جهازها الإعلامي والسياسي، وهوا ما يدل على نضج استراتيجي في قيادة الثورة وفهما لخطورة المخططات الاستعمارية .

جندت الثورة كل طاقاتها ضد المشاريع الاقتصادية الفرنسية بإصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامة وكذا توعية الأوساط الشعبية عن طريق الإذاعة، وقد نبهت جبهة التحرير الوطني الشعب الجزائري إلى خطورة هذه المشاريع وطالبتهم بمقاطعتها ورفضها[2]،إن رفض الثورة لفكرة المشاريع الاقتصادية يعكس إدراكها للأبعاد الاجتماعية والطبقية للمشاريع الاقتصادية حيث أن تمليك الأراضي للأفراد محدودين كان يهدف الى خلق طبقة برجوازية موالية للاستعمار، وقد رأت الثورة في ذلك خطرا على وحدة الشعب والثورة، مما يوضح إرتباطها بالرؤية الاجتماعية التحريرية التي تهدف إلى إعادة توزيع الثروة بعد الاستقلال، وقد رفض قادة الثورة جميع الإصلاحات الاقتصادية التي طرحها المستعمر باعتبار أن حيازة الملكيات الفردية يشكل خطرا على الهرم الاجتماعي بسبب إظهارها للنخبة المتميزة عن الجمهور، وهذا ما يفسر وقوف جبهة التحرير سياسيا ضد هذا الإجرام[3]،

[1] مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص ص 175، 176.

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 272.

[3] عبد اللطيف بن آشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية، الجزائر، 1979، ص 386.

كما رفض الثوار مشروع قسنطينة لأن في أساسه فخ سياسي فرنسي بقناع اقتصادي واجتماعي، فكان لزاما على الثورة عرض البديل الذي تنوي تطبيقه بعد الاستقلال على الشعب لأن الإصلاحات الاقتصادية التي جاء بها الاستعمار كانت مغرية لطبقة الفلاحين البائسة التي كان مستقبلها مجهول وهي التي شكلت سندا للثورة وتعرضت لشتى أساليب الترهيب الاستعماري[1].

أما عن رد فعل الثورة على هذه الإصلاحات الاقتصادية نجدها أنها واجهتها أيضا بالكثير من العمليات العسكرية التي تهدف في الأساس إلى ضرب مفاصل الاقتصاد الفرنسي في حرب المنشآت البترولية لأن الشركات الاستثمارية تعد مصدر نهب للثروات الجزائرية، وقد قام المجاهدون عن طريق جهازهم الأعلامي بتحذير الشركات المستثمرة من الخطر الذي يتربص بهم وبمنشآتهم وقد جاء هذا على لسان محمد يزيد الذي صرح في 27 جانفي 1959 أن الشعب الجزائري وحكومته لا تعترف بشرعية الإتفاقيات التي أبرمت بين السلطات الفرنسية والشركات الاستثمارية الأجنبية وأي تعد على هذا الطرح يعتبر عملا عدائيا[2]. تصريحات محمد يزيد، الناطق باسم جبهة التحرير الوطني، جاءت لتكريس الموقف الثوري المبدئي تجاه أي محاولة إصلاحية من طرف الاستعمار، حيث عبّر بصراحة أن كل مشروع لا يرتبط بالاستقلال الكامل لا يمكن أن يُقبل. وهنا يتجلى وضوح الرؤية لدى قيادة الثورة، التي رفضت الانخداع بالمشاريع الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية، لأنها ترى أن التنمية في ظل الاحتلال لا تساوي شيئًا. هذا الموقف عزز الثقة بين الجبهة والشعب، وأكد مصداقية الخطاب الثوري في رفض كل أشكال "التطوير الاستعماري" الذي يخدم بقاء فرنسا لا نهضة الجزائريين. كما عكس هذا الرفض السياسي وحدة في الموقف الشعبي والنخبوي، وجعل من الإصلاحات الاستعمارية عبئًا إضافيًا على فرنسا بدل أن تكون أداة للتهدئة

[1] رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1962/1958 سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص384.

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1962/1954، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص815.

وبعد هذا التصريح قام جيش التحرير بعد تسجيل انتهاكات ونهب لثروات الجزائريين بالقيام بالعديد من العمليات العسكرية بالهجوم على قواعد تنقيب النفط، ففي كل يوم كانت تسجل عملية انتصار في الميدان لصالح جيش التحرير، ومن هاته العمليات عملية "تين السما" قرب إنجلي في 17 أوت 1957، إذ قام عنصر من جيش التحرير بتخريب بئر للتنقيب[1].

يمثل استهداف المنشآت الاقتصادية الفرنسية من قبل المجاهدين أحد الأبعاد الاستراتيجية في العمل الثوري، حيث لم يكن الهدف فقط تعطيل الاقتصاد الاستعماري، بل أيضًا إيصال رسالة سياسية مفادها أن السيطرة الفرنسية على خيرات الجزائر لم تعد آمنة ولا مشروعة. فقيام المجاهدين بتفجير القطارات، أنابيب الغاز، والمزارع الاستيطانية، يدل على أن الثورة قد انتقلت إلى مرحلة الهجوم على البنية التحتية للاحتلال، باعتبارها رمزًا للاستغلال ونهب الثروات. كما أن هذه العمليات أثّرت بشكل مباشر على معنويات المستوطنين، وزادت من تكاليف الاحتلال، مما ساهم في تسريع طرح التسوية السياسية. وفي السياق نفسه، يمكن اعتبار هذا النوع من المقاومة الاقتصادية امتدادًا طبيعيًا للكفاح المسلح، وإحدى أدوات تفكيك المشروع الكولونيالي من الداخل.

ومن عمليات جيش التحرير أيضا عملية تيميمون إذ هاجم المجاهدون موكبا فرنسيا يحمل المعدات الثقيلة للتنقيب عن البترول وقد لحقه خسائر كبيرة في صفوف العدو الفرنسي وكان ذلك في 8 نوفمبر 1958[2]. إن هذه الضربات العسكرية للثورة ضد المصالح الاقتصادية الفرنسية كبد المستعمر خسائر إقتصادية فادحة نتيجة للإستهداف المنشات النفطية، يؤكد أن جيش التحرير نجح في تحويل الّإقتصاد الفرنسي في الجزائر إلى نقطة ضعف، بدلا من أن يكون نقطة قوة وقد ساهم ذلك في تعجيل الاستقلال عبر إقناع قطاعات داخل فرنسا بأن بقائها في الجزائر بات مكلفا أكثر من خروجه.

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، سلسلة ملتقيات، الجزائر، 1996، ص62.

[2] صالح بن محمد بوسليم، جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1962/1956، دورية كان التاريخية، ع 35، مارس 2018، ص 92.

كما تذكر جريدة المجاهد في عددها الأربعين قيام أفراد من الثوار بتفجير أنبوب غاز المنطلق من حاسي مسعود الذي تم التخطيط لإنشائه بين الشركة الفرنسية لبترول الجزائر والشركة الفرنسية للبحث واستغلال بترول الجزائر. هذا الأنبوب الاستراتيجي الذي كان مقرر أن يمر من حاسي الرمل ثم تيارت ثم غليزان وصولا إلى آرزيو، وأنبوب بترولي آخر ينبع من حاسي مسعود وصولا إلى بجاية، إلا أن النشاط المكثف لجيش التحرير وقف سدا منيعا أمام تنفيذ هذه المشاريع[1]، كما شنَّ جيش التحرير عملية استهدفت منابع الغاز الطبيعي وحظيرة للبترول بمنطقة حاسي الرمل وتم تخريب الكثير من المعدات الموجودة في هذا الموقع النفطي، إذ أشارت الإحصائيات الفرنسية إلى خسارة ما يزيد عم 15 مليون فرنك فرنسي[2].

جاءت العمليات النوعية التي استهدفت أنابيب الغاز والنفط كرد مباشر على السياسات الاقتصادية الفرنسية التي كانت تستنزف ثروات البلاد بينما يظل الجزائريون في حالة فقر وتهميش. فالثوار اعتبروا أن موارد الجزائر ليست محايدة، بل هي جزء من المعركة، وبالتالي لا يمكن السماح لفرنسا باستغلالها لدعم مجهودها الحربي أو اقتصادها الوطني على حساب الشعب الجزائري. وتبرز هذه العمليات أهمية "الاقتصاد الحربي" في الإستراتيجية الثورية، إذ أدركت قيادة الثورة أن كسر العمود الفقري الاقتصادي للاستعمار سيسرّع في انهيار منظومته الإدارية والعسكرية. كما أن التفجيرات كانت تحمل بعدًا رمزيًا قويًا: أن الثروة التي تُضرب في وضح النهارستتحول إلى أداة مقاومة، ولن تُترك للاستغلال الاستعماري تحت غطاء مشاريع تنموية مزيفة.

إن إعتماد جيش التحرير على إستراتجية حرب المنشات الاقتصادية يدل على وعي ثوري متقدم بأهمية ضرب البنية الاقتصادية للاستعمار، كوسيلة لإضعافه ماديا ومعنويا لم تكن عشوائية بل كانت موجهة بدقة لضرب مراكز الطاقة والثروات كالنفط والغاز مما يبرهن على أن الكفاح المسلح تجاوز العمليات العسكرية إلى فرض منطق الحصار الاقتصادي.

[1] المجاهد"لسان حال جبهة التحرير الوطني"، ع 41، 01ماي 1959.

[2] المجاهد"لسان حال جبهة التحرير الوطني"، ع 40، 16 أفريل 1959.

وكإستنتاج يمكننا القول أن جبهة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري قد تفطنت مسبقا للحيل الاستعمارية المقنعة في شكل الإصلاحات الاقتصادية التي طرحها في الجزائر انطلاقا من مشروع جاك سوستال، المشاريع الإصلاحية لروبير لاكوست وصولا للمشاريع الاقتصادية التي جاء بها شارل ديغول وهو ما جعلها تواجهها بآلتها الإعلامية لتوعية الشعب بخطورة هذه المشاريع التي يريد الاستعمار من خلالها خلق تفاوتات اجتماعية بين الشعب الواحد، كما واجهتها الثورة بالقيام بالعديد من العمليات البطولية لضرب المصالح الاقتصادية للعدو.

يتضح من خلال ما سبق أن الإصلاحات الاقتصادية الكولونيالية لم تنجح في تحقيق مبتغاها، بل قوبلت برفض شعبي ورسمي تمثل في موقف جبهة التحرير الوطني. لقد ساهمت هذه الاصلاحات، رغم طابعها الإغرائي، في تعميق الوعي الشعبي وفضح نوايا الاستعمار الفرنسي، كما دفعت الثورة إلى اتخاذ مواقف متنوعة من خلال توعية الشعب إلى خطورة هذه المشاريع أو العمليات العسكرية. وهكذا، تحوّلت هذه الإصلاحات إلى عامل إضافي سرّع في نهاية التواجد الفرنسي في الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع:" الإصلاحات الإقتصادية الكولونيالية في الجزائر وإنعكاساتها على المجتمع 1954 ـ 1962، توصلنا إلى جملة من النتائج نوردها كالتالي:

عاشت الجزائر أوضاعاً إقتصادية متردية خلال الفترة التي سبقت إندلا ع الثورة في القطاع الفلاحي والصناعي، وذلك راجع في الأساس إلى السياسة الفرنسية التي ركزت وسائل الإنتاج في يد الأقلية الأوروبية. وقد سجلنا تهميشًا ممنهجاً للفلاح الجزائري الذي إنتزعت ملكيت أرضه وتحول إلى خماس لدى المعمر الفرنسي. أما الصناعة فكانت شبه مشلولة هي الاخرى، بفعل السياسة الإستعمارية التي تقوم على نهب موارد وخيرات الجزائر، ووضعها لخدمة الإقتصاد الفرنسي، دون تنمية حقيقية في البلاد.

نتيجة لهذه الأوضاع الإقتصادية المزرية كان الوضع الإجتماعي للجزائريين هو الأخر متردياً، فقد تفاقمت البطالة وتفشى الفقر في أوساط الشعب، مما زاد الجزائريين تصميماً على ضرورة تغير واقعهم عن طريق الثورة.

وبعد إندلا ع ثورة نوفمبر 1954، سعى الإستعمار جاهداً للقضاء عليها بشتى الأساليب والطرق منها العسكرية والسياسية وحتى الإقتصادية، من أجل فصل الثورة عن حاضنتها الشعبية وخلق طبقة برجوازية موالية له.

جاءت إصلاحات جاك سوستال 1955م، متأخرة ومحدودة التأثير إذ ركزت على بعض المشاريع الزراعية والسكنية لكنها لم تغير الوضع الإستعماري القائم على التمييز بين الجزائريين والمعمريين.

كما جاءت إصلاحات روبير لاكوست 1956 ـ 1958، التي حملت الطابع الأمني أكثر منها الجانب الإقتصادي، إلا أنها هي الاخرى فشلت في وقف الثورة التحريرية.

أما عن إصلاحات ديغول وأهمها مشروع قسنطينة 1958م، الذي رغم الحملة الإعلامية والدعائية التي حفت به، إلا أنه لم يلبي تطلعات الجزائريين الذين ضاقوا ذرعاً بالسياسات التعسفية الإستعمارية.

وفيما يخص السياسة النفطية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، فقد حاول الإستعمار جاهداً نهب هذا المورد الطاقوي عن طريق شركاته الإحتكترية إلا أن الشعب والثورة تفطنت مسبقاً للمؤامرة، فواجهتها بكل الطرق الممكنة للحفاظ على ثروات البلاد من النهب.

أمام هذه المناورات الإستعمارية الإغرائية في جانبها الإقتصادي، نجد أن الشعب الجزائري قابلها بالرفض المطلق واعتبرها محاولة يائسة للإلتفاف حول مطلبه الأساسي ألا وهو الإستقلال.

جبهة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري هي الاخرى رفضت هذه المشاريع الإصلاحية الإقتصادية وكان موقفها واضحاً سياساً من خلال الحكومة المؤقة، أو عسكرياً عن طريق القيام بعمليات عسكرية لضرب مصالح العدو الإقتصادية.

وما يمكن قوله إن الإصلاحات الفرنسية في الجزائر (1954-1962) كانت تهدف في جوهرها إلى خدمة المصالح الاستعمارية وإضعاف الثورة التحريرية.

وقد انعكست هذه السياسات سلبا على المجتمع الجزائري، حيث زادت من الفقر والتهميش والتبعية الاقتصادية، ومع ذلك فإن هذه الإجراءات لم تنجح في قمع الثورة، بل على العكس زادت من إصرار الشعب الجزائري على النضال حتى تحقيق الاستقلال سنة 1962.

الملاحق

الملاحق:

الملحق 01: صورة للوزير المقيم لوبير لاكوست

المصدر:

ROBERT LACOSTE (1898-1989) de la dordogme al'algérie un soclaliste devant l'histoire

الملحق 02: صورة لشارل ديغول

المصدر: https://www.maghrebvoices.com/

الملحق رقم 03 : خطاب الجنرال ديغول بقسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958 م

Trois millions et demi de femme et d'homme d'Algérie, sans distinction de communauté et dans l'égalité totale, sont venus des villages de toutes les régions et des cartiers de toutes les villages apporter à la France et à moi- même le bulletin de leur confiance.

Ils l'ont fait tout simplement sans que nul les y contraignes et en dépit des menaces que des fanatiques font peser sur eux sur leurs familles et sur leurs biens.

C'est la un fait aussi clair que l'éclatante lumière du ciel, et ce fait est capital, non seulement pour cette raison qu'il engage l'une envers l'autre et pour toujours l'Algérie à la France, mais encore parce qu'il se conjugue avec ce qui s'est passé le même jour dans le métropole, les départements d'autres –mer et les territoires de la communauté.

Le moins que l'on puisse dire de cette immense manifestation, c'est que le peuple s'est démontré à lui –même et a prouvé au monde entier sa volonté de rénovation et que simultanément,100millions d'hommes ont décidé de bâtir ensemble leur avenir dans la liberté, l'égalité, et la fraternité.

Pour l'Algérie, quel est l'avenir auquel la France l'appelle ? Algériennes Algériens, je suis venu vous l'annoncer.Il s'agit que ce pays, si vivant et si courageux, mais si difficile et souffrant, soit profondément transformé, que les conditions de vie de chacune et de chacun y deviennent constant, meilleurs que les enfants y soient instruits : bref, que l'Algérie tout entier prenne sa part de ce que la civilisation moderne peut et doit procurer aux hommes de bien-être et de dignité.

Mais les plus grands projets impliquent des mesures pratiques, voici celles que mon gouvernement va prescrire incessamment pour les cinq prochaines années, en vertu des pleins pouvoirs que la constitution nouvelle vient justement de lui conférer.

Pendant ces cinq années là un dixième tout au moins des jeunes gens qui,en métropole entreront dans les corps de l'état, les administrations, la magistrature, l'armée, l'enseignement, les services publics français seront pris obligatoirement dans l'une des communautés arabe, kabyle, mozabite, ceci sans préjudice de la proportion accrue des algériens servant en Algérie.

Au cours de ces cinq années –là le taux des salaires et des traitements sera porté en Algérie à un niveau comparable à ce qu'il est dans la métropole, au terme de ces cinq année –là 250.000 hectares de terres nouvelles auront été attribués à des cultivateurs musulmans.

Avant la fin de ces cinq année –là la première phase du plan de mise en œuvre agricole et industrielle de l'Algérie sera menée à son terme, cette phase comporte notamment l'arrivée et l'utilisation du pétrole et du Gaz sahariens,l'établissement de vastes ensembles métallurgiques et chimiques, la construction de logements pour un million de personnes, le développement adéquat de l'équipement sanitaire, des ports, des routes, des transmissions, l'emploi régulière de 400.000 travailleurs nouveaux.

A mesure des cinq années –là seront scolarisés plus de deux tiers de filles et des garçons, les trois années qui suivront devant voir se réaliser la scolarisation totale de la jeunesse algérienne.

Au long de ces années –là sera poursuivi et multiplié le fraternel contact humain que notre armée, notamment a su entretenir partout grâce à ses officiers de carrière, à ses cadres de réserve, à ses éléments engagés et à ses gentilles contingents, contacts qu'il fait, d'autre part, organiser a Paris et dans nos provinces.

Deux tiers des représentants élus devront être des musulmans

De cette évolution qui implique des efforts très vastes s et très prolongés, qu'elles seront les suites politiques ? Il me parait bien inutile de figer d'avance par des mots ce que l'entreprise elle-même va façonner peu à peu.

Deux choses en tout cas sont certaines, la première concerne le présent, dans deux mois l'Algérie élira ses représentants au même titre que la métropole, mais les deux tiers au moins entre eux devront être des musulmans.

La seconde se rapporte à l'avenir, de toute manières parce que c'est la nature des choses.Le destin de l'Algérie aura pour bases, tout à la fois, sa personnalité et une solidarité étroite avec la métropole française.

Pour le bien des hommes en Algérie, de ses femmes et de ses enfants, cette transformation féconde doit nécessairement s'accomplir, il le faut pour la paix du monde, car personne n'a intérêt à la stagnation d'aucun peuple, excepte cette sorte de gens qui utilisent pour leurs ambitions la révolte et la misère des autres qui donc, sinon la France peut réaliser cette grande œuvre.

Et bien cette, la grande œuvre politique, économique, sociale, culturelle à réaliser ici, qui donc peut la mettre en œuvre, oui qui donc, sinon la France ? Or, il se trouve

que la France le veut et qu'elle en a les moyens, les suffrages des algériens viennent de prouver, d'autre part, qu'ils désirent que cela soit fait et que cela soit fait avec la France, pourquoi tuer ? Pourquoi détruire ?

Alors, ne me tournant vers ceux qui prolongent une lutte fratricide, qui organisent dans la métropole de lamentables attentats, qui déversent leurs invectives à travers les chancelleries, les officines, les radios, les feuilles publiques de certaines capitales, je leur dis: pourquoi tuer? Il s'agit de faire vivre, pourquoi détruire ? Le pouvoir et de construire, pourquoi hair ? Il faut coopérer, cessez donc ces combats absurdes, aussitôt l'espérance refleurira en tous points de l'Algérie, aussitôt se videront les prisons, aussitôt s'ouvrira un avenir assez grand pour tout le monde, en particulier pour vous-mêmes.

Et puis, m'adresse à tels états qui s'appliquent à jeter, ici de l'huile sur le feu, tandis que leurs peuples douloureux halètent sous les dictatures, je leur déclare "ce qui la France et la France seulement et en mesure d'accomplir et que les algériens demandent, vous pouvez vous le faire ?

Non, alors dans l'intérêt commun de tous les hommes, que ne laissez -vous faire la France ? A moins qu'en vous efforçant d'envenimer les déchirements.

Vous ne chercherez à donner le change sur vos propos embarras, mais au point où en est le monde ?, les haineuses excitations ne peuvent servir qu'à préparer un cataclysme universel.

" Deux routes seulement s'ouvrent à la race des hommes ; la guerre ou la fraternité ? en Algérie, comme partout, la France pour son compte a choisi la fraternité.

Vive la république.

Vive l'Algérie.

Vive la France.

المصدر: رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962 " سنوات الحسم والخلاص"، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص483-485.

قائمة البيبليوغرافيا

قائمة البيبليوغرافيا:

➢ **جريدة المجاهد" لسان حال جبهة التحرير الوطني" الأعداد التالية:**

01 ـ العدد 40، 16 أفريل 1959

02 ـ العدد41 ، 01 ماي 1959

03-العدد 94، 25أفريل 1961

➢ **المصادر:**

- باللغة العربية:

1 ـ الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حسني بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 1979

2 ـ بن خدة بن يوسف، **نهاية حرب التحرير في الجزائر " اتفاقيات ايفيان"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س.

3 ـ ديغول شارل، **مذكرات الأمل التجديد 1962 ـ 1958**، تر: سموحي فوق العادة، مر: أحمد عويدات، ط1، دار العويدات، لبنان، 1971.

4 ـ عباس فرحات، **ليل الأستعمار**، تر: فيصل الأحمر، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2010.

5 ـ عباس محمد، **نصر بلا ثمن" الثورة الجزائرية 1954 ـ 1962** "، دار القصبة، الجزائر، 2007.

6 ـ كافي علي، **مذكرات على الكافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946 ـ 1962**، دار القصبة، الجزائر، د س.

- باللغة الأجنبية:

Ferhat abbas, **Autopsie d une guerre Alger**, Livres edition est Abede rrahmane Rabhi/Alger 2011

➢ **المراجع:**

- باللغة *العربية:*

1 ـ بن اشنهو عبد اللطيف، **تكون التخلف في الجزائر**، الشركة الوطنية، الجزائر، 1979.

2 ـ بوزاهر حسين، **العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1962 ـ 1830**، دار هومة، الجزائر، 2011.

3ـ بزيان سعدي، **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس**، دار هومة، الجزائر، 2009.

4 ـ بورغدة رمضان، **الثورة الجزائرية والجنراللا ديغول 1962 ـ 1958 " سنوات الحسم والخلاص"**، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.

5 ـ بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

6 ـ ـــــــــــ العمال **الجزائريون في فرنسا**، ط خ، وزارة المجاهدين، 2008.

7 ـ بوعزيز يحي، **موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009.

8 ـ ـــــــــــــ سياسة **التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1954 ـ 1830**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

09 ـ بلغيث محمد أمين، **تاريخ الجزائر المعاصر" دراسات ووثائق"**، ط4، دار البصائر الجديدة، الجزائر 2013.

10 ـ الجزائري مسعود، **مشاريع ديغول في الجزائر**، الدار القومية، د س.

11 ـ حماميد حسينة، **المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1962 ـ 1954**، منشورات الجديد، الجزائر، 2007.

12 ـ حسين محمد، **الإستعمار الفرنسي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

13 ـ خليفي عبد القادر، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1962 ـ 1830**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

14 ـ الزبيري العربي، **الثورة في عامها الأول**، دار البعث، قسنطينة، 1984.

15 ـ ـــــــــ تاريخ **الجزائر المعاصر 1962 ـ 1954" دراسة في السياسات والممارسات**، دار غرناطة، الجزائر، 2009.

16 ـ زغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1962 ـ 1954**، دار هومة، الجزائر، 2009

17 ـ زوزو عبد الحميد، **محطات في تاريخ الجزائر المعاصر**، دار هومة، 2006.

18 ـ سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 10، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2007.

19 ـ عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار الريحانة، الجزائر، 2002،

20 ـ غربي الغالي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954 ـ 1958**، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة، الجزائر، 2009.

21 ـ بن دهة عدة، **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1962 ـ 1830**، ج2، ط خ، وزارة المجاهدين، 2008.

22 ـ قليل عمار، **الجزائر الجديدة**، ج 2، ط1، دار العثمانية، د س.

23 ـ قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

24 ـ القبائلي هواري، **ثمن حرب الجزائر وإنعكاساتها على الإقتصاد الإستعماري الفرنسي**، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.

25 ـ قداش محفوظ، **وتحررت الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2011.

26 ـ ملاح عمار، **محطات حاسمة في ثورة نوفمبر 1954**، دار الهدى، الجزائر، 2012.

27 ـ مهساس أحمد، **الحقائق الإستعمارية والمقاومة**، ط خ، دار المعرفة، الجزائر، 2002.

28 ـ نايت بلقاسم مولود، **ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على ثورة 1 نوفمبر**، ط 1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984.

29 ـ يحي الجيلالي، **السياسة الفرنسية في الجزائر1962 ـ 1830**، دار المعارف القاهرة، 1959.

30 ـ روبير شارل أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1962 ـ 1912**، مديرية النشر الجامعية، قالمة، 2011.

- باللغة الأجنبية:

2 /Yves courrière, **la guerr d'Algérie**, **le temps des léopards**, vol 2, éd, Rahma, Alger, 1993

➢ **المقالات والدوريات:**

01 ـ بلعالية ميلود، **المذكرات الشخصية لشارل ديغول " الحرب والأمل" وكتابة تاريخ الجزائر**، مجلة تاريخ العلوم، ع 13، جوان 2020.

02 ـ بلعربي عمر، **مظاهرات 11 ديسمبر 1960 دراسة في الأسباب والنتائج**، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، مج 4، ع2، الجزائر، 2022.

03 ـ بلقاسم ميسوم، **سياسة فرنسا الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1954 ـ 1930**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع 6، الجزائر، جوان، 2013.

04 ـ بوشبوب محمد، بن موسى محمد، **سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإنسانية والإجتماعية، ع 26، 2جوان2019.

05 ـ بوسليم صالح بن محمد، **جوانب من السياسة الإستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1962 ـ 1954**، دورية كان التاريخية، ع 35، مارس 2018.

06 ـ تينة ليلى، **فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال" الواقع والرهانات"قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية مجلة دورية محكمة، ع 2، جامعة باتنة، د س.

07 ـ خلدون بشير، **من معارك ثورة التحرير**، جريدة الوحدة، منشورات قسم الإعلام والثقافة، الجزائر، دس.

08-بن عتو رضا، **المزارع الإوروبى بالقطاع الوهرانى، خلال الثورة بين معظلة الدفاع عن مزرعته وإشكالية التمرد على إدارته" دراسة نماذج"**، مجلة الباحث، مج 13، ع 1، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2021.

09 ـ الغازي خديجة، **بوجلة عبد المجيد، السياسة الإقتصادية فى الصحراء الجزائرية وموقف جبهة التحرير منها 1962 ـ 1954**، مجلة قرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، مج 8، ع 2، جامعة تلمسان، 2022.

10 ـ لرباس نبيلة، **لمحة تاريخية عن مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في مدينة الجزائر**، مجلة قضايا تاريخية، ع 14، الجزائر، د س.

11-مراد أعراب، الياس نايت قاسي، **جاك سوستال وسياسته الادماجية**، مجلة الباحث، ع خ، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، جوان 2020

➢ **الملتقيات:**

01 ـ المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنيو وثورة 01 نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية، سلسلة ملتقيات الجزائر، 1996.

➢ **الرسائل الجامعية:**

01 ـ بلخير أحمد، **الثورة التحريرية فى المنطقة الرابعة والولاية السابعة 1962 ـ 1956**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تلمسان، 2015 ـ 2014 02-مياد رشيد، **الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وإنعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير الثورة التحريرية 1962 ـ 1954**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2015 ـ 2014.

03 ـ مدور خميسة، **الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة 1962 ـ 1865**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة 2، 2017-2018.

04 ـ بن عزة مصمودي، **إستراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية 1962 ـ 1958**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، جامعة تلمسان، 2017 ـ 2016.

05 ـ صالحي توفيق، **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1962 ـ 1838**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009 ـ 2008.

القواميس:

01 ـ شرفي عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية 1962 ـ 1954**، تر: عمار مختار، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة ..... أ

الفصـــــــل الأول

أولاً: الوضع الزراعي..... 7

ثانيا: الوضع الصناعي والتجاري 12

أ/الوضع الصناعي 12

ب/الوضع التجاري 14

ثالثا: الوضع الاجتماعي والثقافي للجزائريين 18

الفصـــــــل الثـاني

أولاً: الإصلاحات الاقتصادية الفرنسية في عهد الحاكم العام جاك سوستال 1955-1956 24

التعريف بشخصية جاك سوستال 24

تعيين سوستال في الجزائر 26

إصلاحات جاك سوستال الاقتصادية 1955/1956..... 27

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية الفرنسية في عهد الوزير المقيم روبير لاكوست 1956-1958..... 30

التعريف بشخصية روبير لاكوست 30

تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما عاما 31

إصلاحات روبير لاكوست الاقتصادية 1956-1958..... 33

ثالثا: الإصلاحات الاقتصادية الفرنسية في عهد شارل ديغول 1958-1962. 36

التعريف بشخصية شارل ديغول..... 36

تعيين شارل ديغول في الجزائر..... 37

إصلاحات شارل ديغول الاقتصادية 1958-1962 39

الفصـــــــل الثـالث

أولا: إنعكاساتها وآثارها على الشعب الجزائري. 45

ثانيا: إنعكاساتها وآثارها على الثورة التحريرية..... 50

الخاتمة 56

الملاحق 59

قائمة البيبليوغرافيا 65

ملخص:

تعد الثورة التحريرية المجيدة من أهم المحطات التاريخية البارزة في ذاكرة الشعب الجزائري، والتي عمل الإستعمار جاهداً للقضاء عليها سواء عسكرياً أو إغرائياً من خلال العديد من الإصلاحات التي شملت مختلف نواحي الحياة خاصة الجانب الإقتصادي.

فقد طرح الإستعمار الفرنسي العديد من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر من 1954م إلى 1962م، كإصلاحات جاك سوستال 1956م، ومشروع قسنطينة 1958م، وغيرها من المشاريع التي كان مصيرها الفشل الذريع، بسبب الرفض الشعبي المطلق لها إضافة إلى تصميم الثوار على بلوغ الهدف المنشود ألا وهو تحقيق الإستقلال.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية – الإصلاحات الاقتصادية – جاك سوستال – مشروع قسنطينة – الاستقلال

Abstract

The glorious Liberation Revolution is considered one of the most significant historical milestones in the memory of the Algerian people. This revolution, which the colonial power worked tirelessly to suppress—whether through military force or through enticements such as numerous reforms affecting various aspects of life, especially the economic sector—remains a defining chapter in Algeria's history.

From 1954 to 1962, the French colonial authorities introduced several economic reforms in Algeria, such as Jacques Soustelle's reforms in 1956 and the Constantine Plan in 1958, among other initiatives. However, these projects ended in complete failure due to the absolute popular rejection they faced, in addition to the unwavering determination of the revolutionaries to achieve their ultimate goal: independence.

Keywords: Algerian Revolution - Economic Reforms - Jacques Soustelle - Constantine Project – Independence.